Journal of Libyan Academy Bani Walid 2025
مجلة الأكاديمية الليبية بني وليد
e-ISSN: 3104-3860
Volume 1، Issue 4، 2025، Pages: 753-774
Website: https://journals.labjournal.ly/index.php/Jlabw/index

The Federal System in Libya: Motives for Its Adoption and Reasons for Its Abolition (1951–1963).

Salimah Aboulkhayr Ahmed*
Department of History, Faculty of Arts and Sciences، Ubari, University of Sebha, Libya.
*Email: marokoly85@gmail.com

النظام الفيدرالي في ليبيا: دوافع الإقرار وأسباب الإلغاء1 195-1963

سالمة ابوالخير احمد*
قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم أوباري ، جامعة سبها، ليبيا

Received: 12-09-2025	**Accepted:** 16-11-2025	**Published:** 19-12-2025
Copyright: © 2025 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract
This paper discusses the historical and political circumstances that accompanied the establishment of the Libyan state after its independence in 1951 and the choice of a federal system among the three regions. It explains how geographical, social, and tribal factors made federalism an appropriate option at the beginning. It also examines the constitutional crises، the disputes between the federal government and the regional governments، and the influence of the royal court on political stability. The paper highlights the high financial costs of the federal system and the role of oil discovery in pushing toward a more centralized form of government. Finally, it shows how the federal system was abolished in 1963 and replaced with a unified state.

Keywords: Federalism, the King، the Royal Court, the Ministers, and Oil (Petroleum).

الملخص
تناقش هذه الورقة الظروف التاريخية والسياسية التي رافقت تأسيس الدولة الليبية بعد الاستقلال عام 1951 واختيار النظام الفيدرالي بين الأقاليم الثلاثة. وتوضح كيف ساهمت العوامل الجغرافية والاجتماعية والقبلية في جعل الفيدرالية خيارًا مناسبًا في البداية. كما تتناول الأزمات الدستورية والخلافات بين الحكومة الاتحادية والولايات وتدخل الحاشية الملكية وتأثير ذلك على استقرار الحكم. وتعرض التكاليف المالية الكبيرة للنظام الفيدرالي ودور اكتشاف النفط في الدفع نحو نظام أكثر مركزية. وفي النهاية تبيّن كيف تم إلغاء النظام الفيدرالي عام 1963 والتحول إلى دولة موحدة.

الكلمات المفتاحية : الفيدرالية ، الملك ، الحاشية ، الوزراء ، النفط.

المقدمة:
حتى جاء قرار الأمم المتحدة عام 1949 بمنح ليبيا استقلالها في مدة أقصاها الأول من يناير 1952، حيث جاء هذا القرار بعد جهاد متواصل من قبل الليبيين اللذين عملوا على اقامة المؤسسات والجمعيات والاحزاب التي اخذت تنادى في الداخل والخارج بالاستقلال وايصال قضيتهم الى ممرات وأروقة الامم المتحدة ، إذ أعلن استقلال ليبيا ونشوء ((المملكة الليبية

المتحدة)) بزعامة الملك محمد إدريس السنوسي، وقد تزامن الاستقلال الليبي في مرحلة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، مع ظهور الأفكار والحركات القومية العربية وتطورها التي شهدها الوطن العربي بخاصة المشرق العربي، إذ تزامن استقلال ليبيا مع الانقلابات والثورات التي حدثت في بعض الأقطار العربية مثل ثورة مصر (1952) والعراق (1958) واليمن (1962) ، اذ انها تزامنت مع الاستقلال وكان لها تأثيراتها الداخلية التي ادت الى ازمات داخليه .
وكذلك التطور الذى حدث في ليبيا من تكوين الدستور ومؤسسات الدولة ومدى فاعليتها في حل الازمات الداخلية والخارجية والنهوض بالبلاد التي كانت تعتبر من أفقر دول العالم في تلك الحقبة .
جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على التطورات السياسية في ليبيا 1951-1963 ،كونها مرحلة مهمة من مراحل حياة الشعب الليبي التي كانت ملأي بالأحداث والصراعات والتحولات السياسية والاقتصادية، بالتطرق الى الصعوبات التي واجهت الدولة الناشئة والشخصيات التي قادت هذه الحقبة واظهار الاعمال البارزة والجهود التي بدلت من اجل البناء والاستقلال ومن ناحية اخرى عرض الازمات التي واجهتهم والاخطاء التي وقعت وأدت الى تغيير شكل النظام .
ومما **دفعني الى اختيار هذا الموضوع** هو المبادرة الى جهد أكاديمي يتناول فترة جديدة في حياة الشعب الليبي حيث التحول الجدري في النظام السياسي وادخل أنظمة جديدة .

تكمن أهمية هذه الدراسة اهميه هذا البحث من الحاجة الى التعريف بكيفية تأسيس الدولة الليبية والمؤسسات التي اوجدها النظام الملكي، وكيف كان أداء المؤسسات السياسية خلال تلك الحقبة، والاسس التي كان يتم عليها معالجة الازمات السياسية وادارة الدولة

لذلك تطرح هذه الدراسة بعض التساؤلات منها:

1. ما الأسباب التي دفعت ليبيا إلى تبنّي النظام الفيدرالي بعد الاستقلال؟
2. ما هي الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت في اختيار هذا النظام؟
3. إلى أي مدى كانت الطبقة السياسية والقيادية في تلك المرحلة قادرة على إدارة النظام الفيدرالي والتعامل مع تحدياته؟
4. ما العوامل التي أدّت إلى إلغاء النظام الفيدرالي واستبداله بالنظام المركزي في ليبيا؟

وقد اتبعت في هذه الدراسة المنهج التاريخي بأساليبه السردية والتحليلية للإجابة علي هذه التساؤلات.
وعلي هذا قسمت الورقة الي مقدمة ومبحثين وخاتمة تشمل النتائج .
الظروف والعوامل التاريخية والسياسية التي أفضت إلى تبنّي النظام الفيدرالي

مفهوم الفيدرالية:-

تتفق معظم الآراء إلى أن أصل الفيدرالية مشتق من الكلمة اللاتينية (foedus) ومعناها المعاهدة أو الاتفاق(•)، وقد عرّفت الفيدرالية بتعريفات مختلفة من قبل فقهاء القانون والساسة، إذ عرفها ريكارز بأنها (عبارة عن مستويين من الحكم تحكمان نفس الرقعة الجغرافية ونفس الشعب كل مستوى لديه رقعته الخاصة به، تمارس فيها سلطته المستقلة مع بعض الضمانات الدستورية الخاصة بكل حكومة في إطار إقليمهما)، بينما عرفها الفقيه بريلو بأنها (اتحاد دول يخضع جزئيًّا لسلطة مركزية واحدة (السلطة الفيدرالية) ويحتفظ جزئيًّا باستقلال ذاتي وإداري وقضائي واسع سلطة الدول الأعضاء أو المتحدة)[1]، ويعرف اندرية هوريو ايضًا الفيدرالية قائلا (بأن الدولة الفيدرالية شراكة دول لها فيما بينها علاقات قانونية داخلية أي قانون دستوري بموجبه تقوم أعلى فوق الدولة المشاركة [2]
"النظام الفيدرالي شكّل الإطار الدستوري للدولة الليبية عند استقلالها عام 1951،:

أ- **العامل الجغرافي:**

تعتبر ليبيا بلاد شاسعة مترامية الأطراف، تندر فيها طرق المواصلات ويتعذر الاتصال بين أنحائها المتباعدة المسافة، حيث تبلغ مساحة طرابلس في الغرب 96،200 ميل مربع، وتعتبر الاكبر من حيث عدد السكان والاصغر مساحة بين الأقاليم الثلاثة، وبرقه تبلغ مساحتها حوالى 270،000 ميل مربع، وفزان في الجنوب 319،000 ميل مربع، فإقليم طرابلس واقع بين إقليم برقة شرقًا، وتونس وصحراء الجزائر غربًا، والبحر الابيض المتوسط شمالًا، وفزان جنوبًا، واكثر مساحتها صحارى محدبة، ولا تزيد مساحة الأراضي الزراعية فيها على 2% من مساحتها الإجمالية[3].
كما يختلف موقع إقليم طرابلس بالنسبة إلى باقي الأقاليم الاخرى، فالطريق الشرقي من طرابلس منفصل عن الطريق الغربي للمنطقة البرقاوية بمساحة من الصحراء وشبه الصحراء بحوالي 650 كلم، وتقع اقرب واحات فزان على مسافة 450 كلم جنوبي مدينة طرابلس، عبر نجد جاف منقطع [4].
أما برقة تقع بين صحراء مصر الغربية شرقًا، وطرابلس غربًا، وتمتد جنوبًا حتّى حدود السودان المصري الانجليزي، واكثر مساحتها صحارى جدبة، فيما عدا الجزء الشمالي فيها الذي يتكون من سلسلة من التلال الكلسية والسهول الخضراء المشهورة بجودة اراضيها وطيبة هوائها، ويعتمد سكان برقة على الرعي إلى حد كبير في معيشتهم واقتصادهم .

وإقليم فزان واقع بين الجزائر وتونس غربا وافريقيا الفرنسية الغربية وافريقيا الفرنسية الاستوائية جنوبا، وبرقة شرقا وطرابلس شمالا ، واكثر مساحتها منخفضات رملية قاحلة تتخللها بعض الواحات التي تعتبر مصدر اقتصاده [5].

أما من حيث السكان فطبقا للبيانات التي قدمتها الادارة العسكرية البريطانية في نهاية عام 1947 بلغ عدد السكان في طرابلس 805957 نسمه منهم 729500 ليبي و 44419 ايطالي و28606 يهودي و3432 جنسيات اخرى، وبلغ عدد سكان برقه 304437 نسمة منهم 4580 يهودي وعدد ضئيل من الجاليات الاخرى وبلغ عدد سكان فزان 49950 نسمة[6] .

أما التوزيع السكاني في الاقاليم الثلاثة فقد تتباين نسب سكان ليبيا بين العرب والبربر المستعربين، والبربر الذين مازالوا محتفظين ببعض مظاهر ثقافتهم الاصلية[7]؛ بالإضافة إلى بعض ممن حملوا دماء زنجية[8].

كما انتشرت في برقة تسع قبائل عربية اجتمعت في اتحاد عرف باسم (السعادى) وهى فرع من بنى سليم وهى: العبيدات، الحاسة، البراعصة، العبيد، العرفة، العواقير، المغاربة، الدرسة، اولاد قايد، بالإضافة إلى المرابطون ويشملون المنفه، القطعان، الفواخر، عوامه، الشواهر[9].

إلّا أن السمة القبلية هي العامة لمجتمع برقة، سواء في المناطق الريفية أو الحضرية حيث تقع السلطة بأيدي الشيوخ، وتشمل تلك السلطة جميع الشؤون المتصلة بحياة القبيلة [10].

أما في طرابلس فكان اولاد شاكر وهم ينحدرون من بنى هلال، يعيشون في منطقة مسلاته، وزليطن، والرياحة، وهم منحدرون من بنى هلال ايضاً، ويقيمون في سوكنة، واولاد شيل في الزاوية، وترهونة، وبنى عامر وغيرها، وبنى عوف وينحدرون من بنى سليم فتركزوا في غريان، ومصراتة، وترهونة[11] .

يختلف المجتمع الطرابلسي عن المجتمع البرقاوي، فلم يعد التماسك الذي يربط العشائر في الريف قويًّا، ولم تعد العشيرة كبيرة وعنصرًا هامًّا في التكوين الاجتماعي إلّا في الصحراء الجنوبية والغربية من طرابلس، حيث انتقلت السلطة من الشيخ إلى المدير وموظف الدولة[12].

أما فزّان تعيش فيها مجموعة من القبائل هي المقارحة، والحساونة، والزوية، وجويد، والزنتان، واولاد بوسيف؛ بالإضافة إلى الطوارق والتبو، والمجتمع الفزّاني مجتمع قبلي، للشيوخ نفوذ وسلطة عظيمان فيه، وتتميز فزّان عن باقي الاقاليم بأنّها تسجل اقل النسب في الاستيطان السكاني، على الرغم انها تشكل مساحة من الاراضي مقارنة بطرابلس وبرقة، ذلك لواقع فزّان في المناطق الصحراوية[13] .

ويتبين من ذلك، أن جغرافية الاقاليم الثلاثة وما خلفته من واقع يتسم بالانفصالية بين اقاليمها فقد اصبحت كأنها جزر خصبة ومأهولة بالسكان، ولكنها منفصلة الواحدة عن الاخرى بالصحارى وكأن الصحراء وقد وقفت عائقا أمام وحدة الليبيين السياسة والفكرية والاجتماعية، لأن وجود مساحات شاسعة في ليبيا غير مسكونة أو نادرة السكان بسبب الطبيعة القاسية قد خلق شعورًا بالعزلة والانفصال عن المناطق البعيدة عنها في الشريط الساحلي حيث تتركز القوة السياسية والاقتصادية[14].

بالإضافة إلى ذلك أن المجتمع الليبي مجتمع قبلي، حيث أن معظم قادته المحليين أما من الشيوخ الذين ورثوا مناصبهم بحق النسب، أو عن طريق ترشيح القبيلة، وقد كان هؤلاء (زعماء القبائل) يساندون قليلًا السلطات الحاكمة لأن شرعيتهم كانت تعتمد على سلطتهم المستمدة بالوراثة من العرف العشائري والتقاليد أو ثرواتهم أو اعمالهم الدينية، وبسبب ذلك ظهر تباين واضح بين برقة الرعوية والقبلية وطرابلس غير القبلية نسبيًّا، وفزّان المقمعين بشكل كبير وغير المثقفين سياسيًّا [15].

ولاشك أن الاختلاف في البيئة الجغرافية أدى إلى تباين في النشاطات الاقتصادية والنضج الاجتماعي وتأثيره في بناء الدولة [16].

ب- العامل السياسي:

أن تجارب الأقاليم في الحكم مختلفة وخبرتها السياسية متباينة فذكريات الجمهورية الطرابلسية، لا تزال في أذهان سكان إقليمها، واستقلال برقة ذاتيا لم يكن بعيداً من فترة الاستقلال الكلي للبلاد، كما أن قيام السلطات العسكرية المحتلة (إنجليزية وفرنسية) بتكوين إدارة محلية على أنماط مختلفة في الأقاليم الثلاثة، قوّى النزعة الإقليمية عند السكان وزاد الشعور بالفردية وبالكيان الذاتي عند كل منطقة، وقد رعت سلطات الاحتلال هذا الشعور وتلك النزعة بكل اهتمام[17].

حيث أنه تم تقسيم البلاد أولاً بين الحكم العسكري البريطاني والفرنسي، وتم تقسيم الجزء الاكبر الخاضع للحكم البريطاني إلى منطقتي (برقة وطرابلس) أما الجنوب أي فزّان فأصبح تحت الحكم الفرنسي؛ وزيادة في تعميق هذا الانقسام في مستقبل البلاد، قامت القوات الحاكمة برسم الحدود وفرض القيود الصارمة على حقوق الموطنين في التحرك والعمل والإقامة بين منظمة وأخرى؛ وزيادة في التقسيم والفرقة أعتمد الجنية المصري عمله رسمية في برقة والفرنك الفرنسي الجزائري في فزّان، وطبعت عملة بريطانية خاصة للتداول في طرابلس[18].

فبريطانيا كانت ترى في اقليم برقة الامتداد الطبيعي الذي يكمل لها الموقع الجغرافي الاستراتيجي لمصالحها ونفوذها على ارض مصر؛ وبسبب موقعها الاستراتيجي تعد في نظرها البلاد الثاني الذي تستطيع منه أن تكون مقربة من قناة السويس في حالة احتلالها من دولة اخرى ، فهي من ارض ليبيا وبتحديد برقة تملك الفرصة لمحاربة القوة التي تحتل مصر، كما أنها تحقق لها حرية النفاذ إلى البحر الابيض المتوسط و على بوابه افريقيا الشمالية[19].

أما فرنسا فترى من حقها السيطرة والاحتفاظ بإقليم فزّان حيث جعلته قطرًا قائمًا بداته لأنه يشكل بالنسبة لها التكملة الطبيعية لمستعمراتها في المنطقة الافريقية والتي تتوزع بين الشمال الافريقي وافريقيا الاستوائية [20].

وكذلك دعمت امريكا الأخذ بالنظام الفيدرالي كشكل من اشكال الحكم، حيث تطرق (جورج مالغى)[21] اثناء زيارته لليبيا إلى طبيعة النظام الفيدرالي الذي تعيشه الولايات المتحدة وهى لا تعاني اي مشاكل وراء هذا النظام، وعلى ليبيا أن لا تستسلم للمخاوف من هذا النظام، وكان وراء هذا الاهتمام من اجل استمرار وجودها العسكري في قاعدة ويلس(•) في ليبيا، التي كانت قد استعملتها في اثناء الحرب العالمية الثانية، حيث اصبحت هذه القاعدة من الركائز الاساسية لضمان تحقيق الاهداف الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، والحيلولة دون تغلغل النفوذ السوفيتي في المنطقة والافادة من مواردها [22].

ولأول مرة طرحت قضية الفيدرالية بصورة رسمية من قبل البروقاويين في اجتماعات لجنة (الواحد والعشرين) في 23 اكتوبر 1950، حيث تقدم الوفد باقتراح يتعلق بشكل الدولة المقبلة قائلاً بأنه يجب التوجه بذلك إلى الجمعية الوطنية، وقد تناول الاقتراح مبدئين رئيسين هما: أن تكون شكل الدولة فدراليًّا والحكومة ملكية تحت تاج صاحب السمو الأمير إدريس السنوسي[23] .

إلا أن دراسة الموضوع تأجلت باقتراح من مندوبي فزّان، وفي الجلسة الأخيرة للجنة (الواحد والعشرين) في 30 أكتوبر تقرر نقل قضية بناء الدولة لدراسة الجمعية الوطنية، وأما لجنة (الواحد والعشرين) فأشارت بإقامة ملكية بزعامة إدريس السنوسي[24].

ناقشت الجمعية الوطنية التأسيسية موضوع شكل الدولة خلال جلساته الثالثة المنعقدة في طرابلس يوم السبت في الثاني من ديسمبر عام 1950م، وكان المبدأ الأول الذي طرح النقاش في هذا الموضوع هو الاختيار بين أن يكون شكل الحكم في الدولة الليبية القائمة اتحادياً أم موحداً.

كما أيد النظام الاتحادي ممثلو برقة وفزّان، وقبله الممثلون الطرابلسيون في الجمعية على أمل أن يكون هذا النظام خطوة في سبيل اتحاد أقرب إلى الكمال[25].

ولكن هاجم حزب المؤتمر الوطني الطرابلسي بزعامة بشير السعداوي هذا الاختيار، وهو الذي قاومه ممثلا مصر وباكستان في (المجلس الاستشاري) المعين من قبل الامم المتحدة، حيث وصف المؤتمر الجمعية الوطنية بعدم الشرعية، وأن النظام الاتحادي مشروع خططه الاستعماريون لتقسيم ليبيا إلى ثلاث دول.

وقد أوضح الزعماء البرقاويون والفزّانيون موقفهم بشكل لا يتطرق إليه شك في أنهم ما كانوا ليقبلوا أي شكل من أشكال الوحدة، إلا على أساس الاتحاد مع التساوي في التمثيل، لأنهم كانوا يخشون احتمال أن تؤدي الوحدة إلى سيطرة الطرابلسيين على البروقاويين والفزّانيين، وأنه أنسب الانظمة لبلد مثل ليبيا تتسع رقعته وتمتد مفازاته [26].

وكما رأي محبذي الوحدة أن بلداً سكانه قليلون مثل ليبيا لا يمكنه أن يبدر موارده على نظام معقد في الحكم مع التسليم بأنه من المستحسن أن يكون النظام لامركزيًّا، وأصرّ المتطرفون على رمي النظام بأنه وسيلة تلجأ إليها بريطانيا وفرنسا لاستمرار نفوذهما في برقة، ولذلك نظّموا مظاهرات في مدينة طرابلس[27].

ومن مفارقات تلك الفترة، أن بعض الاخوة في برقة تيار محدود كانوا يقولون (نتحد مع مالطا ولا نتحد مع طرابلس) نظراً لهيمنة الايطاليين على الإقليم، بيد أن هذه الفئة كانت محدودة جداً، وحتى في فزّان، كان السيد أحمد سيف النصر لا يميل إلى الوحدة مع طرابلس، باعتبار انها تحكم من طرف الايطاليين، وكان يكن عداء شديد لإيطاليا[28].

ولما بدأ المستر بلت مهمته على اعتباراً أن قرار الأمم المتحدة يعنى إقامة دولة ليبية موحدة بالكامل، وأن شكل الحكم فيها تقرره جمعية تأسيسية منتخبة بالتمثيل النسبي، لم يلبث أن اكتشف أن أهالي برقة وفزّان يحملون أفكاراً مغايرة تماماً، ومن خلال حواره المستمر مع قادة الرأي العام في هذين الإقليمين، تبين له السبيل الوحيد لإنجاز مهمته في نطاق الفترة الزمنية المحددة بقرار الأمم المتحدة إنما يكمن في القبول بمبدأ التمثيل المتساوي في الجمعية الوطنية، كما اتضح له أيضاً أن الرأي العام المحلي في فزّان وبرقة يفضل الدخول في اتحاد فدرالي فضفاض نوعاً، وليس مستعداً للعمل على إقامة وحدة اندماجية تام، وقد بدأ انعقاد الجمعية الوطنية التأسيسية في مدينة طرابلس بتاريخ 16 نوفمبر 1950 وفي يوم 2 ديسمبر قررت أن تكون ليبيا دولة اتحادية[29].

ثم أن للظروف الدولية والإخطار التي حافت بالمنطقة دوراً مهماً في هذا الشأن، ولهذا فقد عجّلت الجمعية الوطنية باتخاذ خطوات عملية سليمة هي أحدى من المواقف الخطابية العاطفية، والزمن كان يعمل لغير صالح ليبيا، وأن هذه الخطوات تدل على سياسية واعية وخاصة أن التدخل الأجنبيّ قد لعب دوراً رئيساً في تعقيده سواءً عن طريق كواليس هيئة الأمم المتحدة ودهاليزها، أوعن طريق الاتصالات المباشرة غير الظاهرة، لذلك وضعت الجمعية الوطنية أسباب الخلاف جانباً إلى ما بعد حصول البلد على استقلاله[30].

نتيجة لذلك كان أهم ما يواجه الشعب هو حصوله على استقلاله الناجز التام، أما شكل النظام فبوسع الشعب تغييره في أي وقت شاء إذا استعاد سيادته بتحقيق استقلاله.

وقد ساد الرأي داخل الجمعية الوطنية التأسيسية في النهاية بأن النظام الاتحادي هو الخطوة العملية التي تتيح للولايات الثلاثة الارتباط معاً على أمل أن يكون هذا النظام خطوة على طريق الوحدة الكاملة للبلاد[31].

ومن ثم وافقت عليه(•)، وقررت الجمعية في 2 ديسمبر 1950 أن يكون نظام الحكم ملكيًّا ودستورها اتحاديًّا ديمقراطيًّا، وأن يكون ادريس السنوسي ملك ليبيا، وقررت الجمعية إبلاغ الأمير إدريس بقرارها الذي اتخذته بأنها تعتبره من هذا اليوم ملك ليبيا[32].

وعليه عندما انتقلت الجمعية الوطنية التأسيسية بكاملها إلى مدينة بنغازي في 17 ديسمبر 1950، وقدمت إلى إدريس السنوسي في شكل (وثيقة بيعة) قرارها باختياره ملكاً لليبيا (بحضور محمد الساقزلي رئيس وزراء برقة وبشير السعداوي زعيم حزب المؤتمر الوطني الطرابلسي وغيرهما من الأعيان)، وقد أكد الملك إدريس خلال ذلك الاجتماع التاريخي بأن الوحدة التامة هي الهدف النهائي للجميع[33].

رغم أن بشير السعداوي رئيس حزب المؤتمر كان من بين الحاضرين أثناء الاجتماع الذي جرى في بنغازي، فإنه سرعان ما قام أثر عودته إلى طرابلس بالإدلاء بتصريحات تضمنت قوله (إن قضية الاستقلال بكاملها يجب أن يعاد النظر فيها بالجمعية العامة للأمم المتحدة كما يمكن اتخاذ قرار جديد يتفق مع رغبات سكان ليبيا)[34].

تم اختيار النظام الفيدرالي كأمر ضروري فرضه واقع الكيانات المتميزة في الأقاليم الثلاث، خاصة فيما يتعلق ببرقة كأمارة مستقلة لها مؤسساتها ونظامها المتكامل، ولذلك كان لابد على الجماعات الطرابلسية إن تقبل موضوع وحدة ليبيا على مضض ولكن بالشكل الذي لا يضعها في مستوى أدنى بالنسبة للأغلبية الطرابلسية المؤيدة للوحدة التامة، وعليه من هنا جاء إصرار برقة على النظام الاتحادي الذي أقرّته لجنة الدستور، ومن ثم أدى إلى بروز معارضة الهيئات الطرابلسية للفيدرالية، حيث دعا المؤتمر الوطني الطرابلسي إلى جلسة طارئة عقدت في 5 يناير 1951 م واتخذت لجنته التنفيذية عدة قرارات منها

1. أن تكون ليبيا دولة واحدة ديمقراطية دستورية تحت تاج إدريس المعظم، وحكومة واحدة وبرلمانا واحدا منتخبا بالانتخاب الحر بنسبة عدد سكان ليبيا [35].
2. لا يمانع المؤتمر في جعل إدارة محلية في كل إقليم من ليبيا على ألا تكون في أي إقليم منها برلمانات ولا وزارات محلية [36].

كما حاول وفد من المؤتمر السفر إلى برقة لإبلاغ الملك بمطالبهم، وعندما لم يستطيع الوفد السفر عمّت طرابلس في 24 يناير 1951 م مظاهرات قادها شباب المؤتمر احتجاجا على الفيدرالية، وألقى القبض على عدد منهم ووجهت إليهم تهم الإخلال بالأمن العام وصدرت ضدهم أحكام بالسجن تتراوح بين ثلاثة أشهر وستة أشهر[37] .

وفي نفس الوقت جرت اتصالات بين زعماء الهيئات السياسية الطرابلسية والمندوب السامي لليبيا، حيث أكد (على الفقيه حسن) رئيس حزب الكتلة الوطنية الحرة للمندوب على رفضه لهيئة الستين واستنكر النظام الفيدرالي وأعلن عن تمسكه بأجراء انتخابات عامة لتأليف هيئة نيابية ليبية تتولى وضع دستور البلاد والعمل على تحقيق استقلالها [38].

إما رئيس حزب الاتحاد المصري الطرابلسي ،فقد صرح أنه رفض بإصرار شرعية هيئة الستين، كما رفض التسليم لها بحق تقرير النظام الفيدرالي ، أما رئيس الحزب الوطني مصطفى ميزران، فقد صرح بأنه متمسك بمعارضته للنظام الفيدرالي، وبامتناعه عن الاعتراف بشرعية لجنة الستين[39] .

وقد تزامنت هذه التصريحات المفاجئة للسيد السعداوي بقيام (عبدالرحمن عزام) أمين عام جامعة الدولة العربية تبنى حملة في الصحف المصرية والأجنبية ضد الجمعية الوطنية بدعوى أنها لا تمثل الشعب الليبي، ولم يكف السيد عزام عن حث جامعة الدول العربية على عدم الاعتراف بالحكم الذي أنشأته تلك الجمعية[40].

ولمواجهة هذه الحالة وما صاحباتها من حملات تشكيكيه شكلت الجمعية الوطنية، في 17 يناير 1951 وفداً برئاسة رئيسها (الشيخ محمد أبو الا سعاد العالم، وعضوية كل من عمر شنب وخليل القلال وأبي بكر نعامة، وأبي بكر أحمد)، توجه إلى مصر ليشرح لجامعة الدول العربية والحكومة المصرية وجهة نظر الجمعية، وقابل الوفد رئيس الوزراء المصري مصطفى النحاس باشا، ووزير الخارجية محمد صلاح الدين، ورؤساء الاحزاب في مصر والاعضاء البارزين في مجلس النواب والشيوخ، وكذلك رؤساء الصحف الصادرة في مصر في ذلك الوقت، وشرح الوفد بطريقة مستفيضة القضية الليبية(•) و ملابساتها[41].

ولولا صمود رجال الجمعية الوطنية لأنفرط العقد، وضاع الاستقلال الذي كان قاب قوسين أو أدني بسبب تلك الألاعيب والمخططات الخفية، ولولا حكمة السيد إدريس السنوسي وعقلاء طرابلس وعلى رأسهم الشيخ المفتي لما كنا وصلنا إلى الاستقلال ولظلت ليبيا مقسمة ومشتتة[42].

من جهة أخرى أصدرت الجمعية في 21 فبراير 1951 قراراً تقدمت بموجبه إلى الملك المقبل إدريس داعية إياه إلى اختيار أعضاء الحكومة المحلية في منطقتي طرابلس وفزّان، وأن يطلب من الدولتين المشرفتين على الإدارة أن تساهل لهاتين الحكومتين مزاولة عملها لان ذلك يشكل خطوة أولية في سبيل انشاء حكومة ليبية اتحادية[43].

وعليه اثر صدور ذلك القرار اجتمع المؤتمر الوطني العام الطرابلسي في 6 مارس 1951 وبحث الموقف وقرر:

أولا: التمسك بوحدة البلاد والإصرار على تنفيذ قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة الصادر في 21 نوفمبر 1949، 17 نوفمبر 1950 .

تانيا : حيث أن الجمعية الوطنية الحاضرة غير شرعية ولا يتفق تشكيلها مع قرارات الجمعية العامة الذي ينص على وجوب تشكيل جمعية تمثل سكان ليبيا تمثيلًا صحيحًا بينما الجمعية المعينة تمثل الأقاليم على قدم المساواة .

ولقد ارتكبت الجمعية مخالفة خطيرة بأن أصدرت في 21 نوفمبر 1951 قرار يرمى إلى غرضين :

أولهما: إنشاء حكومتين مؤقتتين في طرابلس وفزّان إلى جانب حكومة برقة، وبهذا تقام في ليبيا ثلاثة حكومات [44].

ثانيهما: فرض النظام الفيدرالي على البلاد .

وبناءً على ذلك قرر المؤتمر ما يلي:

1_ ضرورة انسحاب أعضاء المؤتمر الوطني من الجمعية الوطنية .

2_ اعتبار من لا ينفذ هذا القرار مفصول من الجمعية .

3_ مناشدة باقي الأعضاء الطرابلسيين الانسحاب حتى لا يشاركوا في نكبة البلاد[45] .

ونتيجة لما تقدّم مالت جماعة عمر المختار في بنغازي إلى الاعتدال وكان موقفها رد فعل لتحريض السعداوي ضد الاتحاد، بعد أن كانت تدعو إلى الوحدة سلمت بأن ثمة أحوالًا فرضت أن يكون شكل الحكومة في الدولة الليبية اتحاديًّا وأن الاتحاد ليس مخالفاً لمبدأ الدولة الواحدة، حيث أنها قبلت بالأمر الواقع واعتبرت الفيدرالية نوع من الوحدة في الفترة الانتقالية؛ ودافعت جريدة الوطن عن الجمعية الوطنية على اعتبار أنها تسعى لإقامة دولة ليبية ذات سيادة[46].

تطبيقا لما جاء في قرار الجمعية الوطنية الصادر في 21 فبراير 1951 تألفت حكومة في طرابلس وأخرى في فزّان، علاوة على حكومة برقة السابقة[47]، وقد وافق الملك إدريس على طلب الجمعية الوطنية الليبية، وطالب الإدارتين البريطانية في برقة وطرابلس والفرنسية في فزّان بسرعة تشكيل الحكومات الإقليمية ونقل السلطات إليها[48].

وعليه يظهر ممّا سبق على الرغم من الصعوبات أصبحت ليبيا مملكة اتحادية ونظامها نيابي، وهي أمام تحديات صعبة لا ثبات سيادتها أمام العالم، وخاصة أنها أمام اطماع أجنبية تتنافس فيما بينها لتقسيمها وإلى جانب المطامع الوطنية المتنافسة فيما بينها .

إلغاء النظام الفيدرالي: الدوافع والاعتبارات

رأت البلاد مع إعلان النظام الاتحادي ظهور أول حكومة اتحادية تتكون من ثلاثة ولاة يديرون شؤون ولاياتهم بواسطة ثلاثة مجالس تنفيذية وثلاثة مجالس تشريعية، وتعدد هذ السلطات من شأنه يحدث عدم التوازن واضطراب العلاقات رغم الروابط التي أوجدها الدستور بحيث لا تطغى سلطة على سلطة [49].

ومع ذلك، أن النظام الاتحادي كانت له ميزته الأساسية خلال السنوات الأولى لدولة الاستقلال، حيث ساعد على تحقيق التلاحم السياسي والإداري التدريجي بين الولايات (الأقاليم) الثلاث ومواطنيها، إلا أن الزمن والتجربة أظهر لهذا النظام عيوباً ومثالب كثير[50].

وقد استمر النظام الفيدرالي كشكل للحكم من عام 1951- 1963 إلا أنه هناك عدة اسباب ادت الى تغيره والاستعاضة عنه بنظام الدولة الموحدة منها:-

أولاً:- الخلافات الدستورية المتكررة بين الحكومات وتدخل الحاشية الملكية ومن هذه الخلافات :

1- حكومة محمود المنتصر :

بدأت الانتقادات الموجهة للنظام الاتحادي وبيان عيوبه على لسان أول رئيس للحكومة الليبية، محمود المنتصر.(•)(1951_1954) حين بدت بوادر النزاع الشديد بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات، كما اكتشفت الحكومة الاتحادية عند بدء مزاولتها أعمالها أن هناك تضارب بين نصوص بنود الدستور مع صلاحيات ومسؤوليات المؤسسات الإدارية في الولايات، وقد تجلت أولى مظاهر هذا التضارب في المدى الذي كان يحدد مسؤولية وصلاحيات الولاة، حيث أن الوالي بموجب قوانين الولايات الأساسية هو ممثل للملك في داخل حدود ولايته، وهو مسؤول فقط أمامه انظر : المادة 54 من القانون الأساسي لطرابلس، والمادة 16 من القانون الأساسي لبرقه، والمادة 45 من القانون الأساسي لفزان)[51] .

وأيضًا من جهة اخرى فإن نص المادة (180) من الدستور الليبي يشير إلى أن (الملك يقوم بتعيين الوالي ويعفيه من منصبه)، ونجد في نفس الوقت أنه عند تعيين الوالي أو يعفيه بناءً على توصيه يقدمها رئيس الوزراء[52].

ولما كان الدستور الاتحادي ينص على تعيين والي من كل أقليم من الأقاليم الثلاثة، يمثل الملك في الإقليم، لكن السيد أحمد سيف النصر بسبب عدم درايته بما تعنيه النظم الحديثة، أجاب على برقية الحكومة ببرقية جوابيه بعثها مباشرة للملك إدريس السنوسي يقول فيها (أنه إذا حضر السيد محمود المنتصر رئيس الوزراء إلى فزّان، فإنه سيطلق عليه الرصاص)، لأنه وعلى حد اعتقاده أن السيد المنتصر عميل إيطالي ووالده عمل مع الايطاليين وأهل طرابلس جميعاً عملوا معهم، أثار هذا الموقف المتشدد والخاطئ الذي تبناه السيد أحمد سيف النصر احراجاً للملك وللحكومة، ولم يكن ممكن اتخاذ ايه خطوة أو

إجراء للرد عليه، لأن فرنسا كانت لا تزال تهيمن على أقليم فزّان، وتشجع على مثل هذه المواقف إذا أن مخططها كان يرمي في نهاية المطاف إلى فصل فزّان على ليبيا[53] .

أما السيد أحمد سيف النصر فقد كان خالي الدهن من هذه الامور، فقررت الحكومة السفر إلى بنغازي للاجتماع مع الملك لا يجاد مخرج لهذه المشكلة خاصة ونحن في مطلع الاستقلال، وهناك الكثير الذي ينتظر الحكومة، فأقترح الملك على الحكومة السفر إلى فزّان لحل هذه المشكلة، وصلت الحكومة إلى فزّان واقترحت بعد مشاورات مع السيد أحمد وحكومته، أن يصبح سيف النصر عبدالجليل أبن أخ السيد أحمد سيف النصر ليكون نائباً لوالي فزّان وتحت الموافقة على هذا الاقتراح من قبل حكومة فزّان وكذلك الملك [54].

ولكن لم تلبث الحكومة الاتحادية أن تحل مشكلة فزّان حتى اصطدم المنتصر (رئيس الوزراء في الحكومة الاتحادية) مع الساقزلي(•) وإلى برقة وكان رجلاً صلباً وعنيداً ومتشبعاً بالروح الإقليمية البرقاوية[55].لا سيما كان واقعاً تحت تأثير المستشار القانوني لولاية برقة المستر هوبر Hoper البريطاني الجنسية والذي كان يصوغ له ما يشاء من تشريعات ولوائح قانونية[56]، وكان الساقزلي يشتغل منصب رئيس الوزراء في حكومة برقة قبل الاستقلال، وحين إعلان الاستقلال عينة الملك والى برقة؛ ولم يكن السيد الساقزلي يعي اختلاف منصبه الجديد وحدود صلاحياته عن طبيعة منصبه السابق، فقد استمر في مزاولة سلطاته السابقة التي خولت له إثناء عمله كرئيس لمجلس وزراء برقة، وكأنه لم يطرأ أي تغيير، حيث أعتبر نفسه مسؤولاً أمام الملك فقط، وأصبح يعارض أي قرار نتخذه الحكومة الاتحادية، وكان يرد على تلك القرارات بمذكرات شديدة اللهجة ومن القضايا التي أثارت جدلاً قانونياً قضية الأراضي التي تتخلى عنها الدول الأجنبية فبعد أن انسحبت بريطانيا من برقة ورغبت في استئجار بعض الأبنية التي كانت قد إعادتها إلى ليبيا.

حيث أنه من اختصاص الحكومة الاتحادية، التفاوض مع الدول الأجنبية، إلا إن الساقزلي عارض ذلك على أساس أن الحكومة الاتحادية عندما تمارس حقها في التفاوض مع الدول الأجنبية أنما تفعل ذلك بالنيابة على الولاية، وأن حق التصرف يخص الولاية [57].

وأراد الملك حل النزاع فقام بضم الساقزلي إلى الوزارة وزيراً للتربية وذلك في مايو 1952 وتم تعيين حسين مازق والياً على برقة[58].

وما أن خفت وطأة خلاف الصلاحيات والاختصاصات بين الحكومة الاتحادية وولاية برقة، وبدأ اتخاذهما من القنوات الشرعية أسلوباً في تعاملاتهما، واستنادهما على اللوائح والقوانين المنصوص عليها في دستور البلاد وملحقاته، حتى واجه السيد محمود المنتصر أزمة أخرى اكثر حساسية واشد تأثيراً وتعقيداً وهي تدخلات ناظر الخاصة الملكية في شؤون الحكومة[59] .

فقد تأزمت العلاقة بينه وبين السيد إبراهيم الشلحي(•) ناظر الخاصة الملكية الذي كان يتمتع بنفوذ واسع وتأثير عند الملك، كانت الثقة التي يتمتع بها الشلحي عند الملك موضع استغراب وكان ولاء الشلحى للملك لا يرقى أليه اتهام، كما أن آرائه وأحكامه في الأمور العامة كانت موضع تقدير، وكان وفياً لأصدقائه وأتباعه لكن النفوذ الذي كان يتمتع به كان يثير حفيظة خصومه، وكان اشد الجميع امتعاضاً من نفوذه أبناء عمومة الملك، أبناء السيد أحمد الشريف وأحفاده الذين كانوا يعلمون بأن إبراهيم الشلحي هو الذي عمل على إقصائهم من الملك "[60]، وكان مناصراً للسلطة الاتحادية في أول الأمر وتحول إلى مقاومته والتدخل في شؤون الحكومة وهو تدخل كان يتم باسم الملك دون علمه، وكان يؤدي إلى أزمة وزارية[61].

عمل إبراهيم الشلحي على مناصبة العداء لرئيس الوزراء محمود المنتصر بعد أن عرف أن المنتصر كان يميل إلى مساندة ومناصرة عائلة أحمد الشريف التي تطالب بخلافة العرش الليبي ضد عبد الله عابد السنوسي(•) الذي كان قد اتخذه الشلحي حليفاً يستعين به لكسر شوكة عائلة أحمد الشريف [62]، ومن أهم المضايقات التي سببها إبراهيم الشلحي لرئيس الوزراء محمود المنتصر هي أقناع الملك بإجراء تعديل وزاري على حكومة المنتصر من دون علمه، وأراد الملك إن يحفظ التوازن بين السلطة الاتحادية وسلطات الولاية من جهة وبين الشخصيات المتنافسة من جهة أخرى، فأحجم عن إخضاع الوالي للحكومة الاتحادية، وأخذ يقدر دوره في المحافظة على التوازن في النزاع بين الطرفين، ويرى إن النظام الاتحادي وسيلة للحفاظ على الوحدة الليبية دون التضحية بالإقليمية البرقاوية التقليدية، ومن تم فأنه لما استعيض عن الساقزلي بحسين مأرق، وعن فاضل بن زكزي بصديق المنتصر والياً لطرابلس في 14 مايو 1952 و 13 مايو 1953 على التوالي، لم يستشير رئيس الوزراء في توقعهما، فضلاً عن ذلك فقد عهد إلى رئيس الديوان الملكي دون رئيس الوزراء بتنفيذهما[63].

وقد احتج المنتصر بطبيعة الحال على الامرين؛ إصدار الامر دون استشارته وإسناد التنفيذ إلى شخص لم يكون من أعضاء الوزراء، فقدم السيد المنتصر في 21 يناير 1954 كتاباً إلى المحكمة العليا التي أنشأت حديثاً، طلبا فيها رأيها في شرعية بعض المراسم الملكية مثل المرسومين الذين تم بموجبها تعيين والي للبرقة وطرابلس دون استشارة الحكومة الاتحادية[64] .

وطلب رأي المحكمة أيضاً في شرعية تفويض الملك المباشرة للولاة بالسلطة، وحق الحكومة الاتحادية في مراقبة الولايات وكذلك مدى مسؤولية الوالي ومدى حق حكومة الاتحاد في الاشراف عليه، وارفق كتابه بمذكرة تفسيرية قانونية تناولت علاقة الولاة بالاتحاد الليبي والمخالفات التي ارتكبها هؤلاء الولاة، وكذلك في المرسوم الملكي الذي اسند فيه وزارة المالية

إلى على العينزي، ووزارة المعارف إلى أبو بكر نعامة وجعل محمد الساقزلي رئيساً للديوان الملكي وذلك 18 سبتمبر 1953، الذي صدر وكان مجلس الوزراء في عطلة[65] .

وقد تدخل الديوان الملكي في سبيل فض النزاع بين السلطة الاتحادية وسلطات الولايات بعيداً عن نطاق المحكمة الاتحادية، وقبل أن تقبل اقتراحات الساقزلي، واجه المنتصر تدخلات الحاشية وبالتحديد من قبل ناظر الملكية ابراهيم الشلحي ووضع العراقيل أمامه والصعوبات التي أثرت على فاعلية عمله كرئيس للحكومة الاتحادية، لذلك قام بتقديم استقالته وتخلي عن منصبه 15 فبراير 1954، واختار الاستقالة على البقاء رئيساً للوزراء أسميًّا فقط[66].

وفي مقابله صريحة مع الملك أوضح فيها محمود المنتصر إنه لم يعد يستطيع أن يواجه تدخلات الحاشية، وأن إدارته لشؤون البلاد تتطلب منه بذل جهود جبارة لا طاقة له بها، وتتطلب منه أعطاء وقت مضاعف لم يعد يملكه، فوضعه الصحي لا يسمح له بذلك فهو يحتاج لفترة من النقاهة والعلاج لذا فأنه يلتمس من الملك قبول استقالته، وقبل الملك استقالة المنتصر على مضض وهو في غاية الأسف على فقدان رئيس وزراء مثله لكنه لم يكن قادراً على التوفيق بينه وبين ناظر خاصته الذي يوليه كل ثقته[67].

2- حكومة الساقزلي :

إلا أنه بالرغم مما سبق لم تنتهي المشاكل باستقالة المنتصر بين الحكومة الاتحادية والولاة حيث تم تشكيل الحكومة الاتحادية الثانية برئاسة محمد الساقزلي والتي تم تأليفها في 18 فبراير 1954، وكان في مقدمة الصعوبات التي واجهتها الحكومة هو ايجاد حل للازمة التي أثارها رئيس الوزراء السابق بشأن سلطة الوالي ومسؤولياته، فحاول إيجاد حل دون اللجوء إلى المحكمة العليا فكتب إلى رئيس المحكمة في مارس 1954م يطلب منه تأجيل اتخاذ أي قرار حول طلب رئيس الوزراء السابق، ولكن المحكمة رأت ارجاء طلبه وانتهى الأمر إلى عدم البث فيه، وقد فعل ذلك دون الرجوع إلى مجلس الوزراء، وكان هدفه التوصل إلى حل بجهده الشخصي[68].

كان الساقزلي قد اقتراح إعفاء الوالي من المسؤولية القانونية، بحيث تنقل المسؤولية إلى رئيس إداري يتولى رئاسة مجلس الولاية التنفيذية بدل الوالي، فلما تولى الساقزلي رئاسة الوزراء، فقد كان رأيه أن الدستور غامض فيما يتعلق بوضع الوالي القانوني، وعلى أساس اقتراح الساقزلي أعفى الوالي من المسؤولية القانونية، ونقلت المسؤولية إلى المجلس التنفيذي وأعيد النظر في القوانين الأساسية في الولايات بحيث تضمنت نصًّا على تعيين رئيس للمجلس التنفيذي، وهذه الطريقة الدستورية التي حلّت المشكلة القانونية أدت إلى إعادة نوع من الثبات والتوازن لدى حكومات الولايات امام الحكومة الاتحادية[69].

إلا أنه لم يكد الساقزلي يستريح حتى اعتراضه مشكلة قانونية أكثر تعقيداً تتعلق بمسألة السلطات الاتحادية وسلطة الولايات، حيث بدأت الأزمة عندما ناقش المجلس التشريعي الطرابلسي الفصل الثالث من القانون الأساسي للولاية، وهو الفصل الذي يتعلق بالسلطة التنفيذية وسلطات الوالي، وقد دار الحديث داخل المجلس التشريعي بين الأعضاء[70]، فالبعض رأى أن يُجرّد الوالي من سلطاته وتوزيعها على النظار ويبقى بذلك مجرد رمز ليقوم بتمثيل الملك في الولاية وكان هذا رأي الأقلية من الأعضاء، أما الأكثرية فكانت ترى أن الوالي يجب أن يبقى محتفظاً بسلطاته ويكون مسؤولاً أمام المجلس التشريعي للولاية [71].

وقد جاء رد فعل حكومة الولاية على الاتجاه الذي تبلور داخل المجلس التشريعي حول هذه القضية على لسان ناظر العدل محي الدين فكيني(•) إذ قال " أنني أحذركم مخلصاً من تصرفات صدرت عن حسن طبية في ظاهرها ميسم الرحمة وباطنها فيه العذاب، أحذركم من أن تؤدي هذه التصرفات إلى عكس الرحمة " [72].

وعندما تم التصويت داخل المجلس التشريعي لولاية طرابلس كانت النتيجة الموافقة على أن يكون الوالي مسؤولاً أمام المجلس التشريعي بأغلبية 32 صوتاً مقابل صوتين معارضين وامتناع عضويين عن التصويت وغياب أربعة أعضاء، وبدلاً من أن يرضخ والي طرابلس صدّيق المنتصر لقرار المجلس التشريعي، أو أن يقوم بتقديم استقالته في حال عدم رضاه عن القرار ذهب للملك طالباً منه حل المجلس التشريعي، وأيده في ذلك بعض الحاشية الذين صوروا للملك أن علي الديب رئيس المجلس التشريعي للولاية رجل له طموحات خطيرة يجب التخلص منه قبل فوات الأوان وقبل تفاقم الأمور[73]، لذلك صدر المرسوم الملكي في 19 يناير 1954 [74]، الذي جاء فيه أنه لمن المتعذر التعاون بين المجلس التشريعي والمجلس التنفيذي لذلك أمر الملك بحل المجلس التشريعي بناءاً على اقتراح المجلس التنفيذي، وإجراء انتخابات جديدة في مدة لا تتجاوز تسعين يوماً من تاريخ حل المجلس وعهد إلى والي طرابلس تنفيذ هذا المرسوم[75].

وفي خلال أقل من أسبوعين على صدور المرسوم الملكي المذكور وتحديداً في 31 يناير 1954 قام السيد علي الديب بصفته رئيساً للمجلس التشريعي برفع دعوة قانونية إلى المحكمة العليا الاتحادية طالباً إليها إصدار، حكمها في دستورية المرسوم الملكي القاضي بحل المجلس التشريعي الطرابلسي[76].

وقد أثار الديب في عريضة الدعوة الدستورية أمور عديدة أهمها أن حل المجلس التشريعي تم بأمر ملكي وليس بمرسوم ملكي، وبذلك لابد للمرسوم الملكي أن يكتسب الصفة القانونية وأن يكون موقعاً من قبل رئيس الوزراء، كما تقضي بذلك المادة (85) من الدستور؛ ذكر أن المرسوم الملكي أكد على أن سبب الحل يعود إلى انعدام التعاون بين المجلس التشريعي

والمجلس التنفيذي، وهذا غير صحيح فمضابط جلسات المجلس الثلاثين المحررة نجد فيها موافقة المجلس التنفيذي على ما ورد فيها وليس هناك ما يدعو إلى افتقار روح التعاون بين المجلسين أو هناك إهمال أو قصور في عمله[77].

وفي 9 مارس 1954 بدأ النظر بالقضية أمام دائرة القضاء الإداري برئاسة المستشار علي علي منصور (مصري الجنسية) وعضوية كل من المستشارين حسن أبو علم وعثمان رمزي وهما أيضاً مصري الجنسية، وقام بتمثيل النيابة محمود المسلاتي الذي انتدبته المحكمة لهذه المهمة، وكانت هذه أول قضية تُطرح أمام المحكمة العليا الاتحادية[78].

وتطبيقًا لما تقدم أعلنت المحكمة العليا بعد البحث في القضية من جميع نواحيها إلى اصدار حكمها الذي يقضي بأن الملك غير مسؤول، واعتبار قرار الحل غير دستوري وذلك في 15 ابريل1954[79]، وعند صدور هذا القرار من المحكمة جمع والي طرابلس بعض الاتباع وقاموا بمظاهرات هددت دار المحكمة، فاجتمعت هذه الأخيرة في جلسة طلبت حمايتها بواسطة الوزارة كما استنجدت بالسفارة المصرية وكانت بادرة غير مناسبة إذا أن القضاة من المفروض لا يعملون بصفتهم مصريين[80]، وتستر والي طرابلس (صديق المنتصر) بدعوى أن قرار المحكمة كان القصد منه النيل من سلطة الملك، وفي 6 ابريل 1954 قام الصدّيق المنتصر بتنظيم مظاهرة شغب اخترقت شوارع مدينه طرابلس منددة بحكم المحكمة العليا وحطمت نوافذ المحكمة[81]، كما جرى تنظيم مظاهرة مماثله في بنغازي، وفي 7 ابريل 1954 جرت الانتخابات للمجلس التشريعي لولاية طرابلس في مناطق المدينة ومتصرفية سوق الجمعة، وقد ذكرت جريدة طرابلس الغرب الرسمية أن الإقبال على الانتخابات في الحواضر كان بنسبة 80% وفي الدوائر الريفية 100% [82].

وفي هذا الجو واجه الساقزلي أزمة في 10 أبريل 1954 حين أبلغ بأن (الصديق المنتصر) كان يجري الانتخابات للمجلس التشريعي الجديد، وأن مظاهرات ضد المحكمة العليا كانت تسير في شوارع طرابلس، فدعا الساقزلي الوزارة إلى الاجتماع لبحث القضية، ولم يكن رئيس الوزراء يعلم ما الذي كان قد نقل إلى الملك عنه، لذلك فإنه تكلم مع الملك تلفونياً، وطلب إليه أن يأمر(المنتصر) بالتوقف عن إجراء الانتخابات [83]، ولم تعجب الملك الطريقة التي تحدث به الساقزلي معه لذلك اختصر الحديث معه، وفي اليوم التالي قدم رئيس الديوان الملكي فتحي العابدية واخبر الوزارة بأن الملك نزع ثقته منها[84]، فسلمه الساقزلي كتاب الاستقالة حالاً، وهكذا سقطت اقصر حكومات العهد الملكي عمراً إذ لم تمضِ في الحكم سوى أثنين وخمسين يوماً عاصفا[85].

3- حكومة مصطفي احمد بن حليم :

كما كلف الملك مصطفى أحمد بن حليم(•) وزير المواصلات في حكومة الساقزلي بتأليف الحكومة في 11 نيسان 1954، كان على بن حليم بعد أن يعمل على حل الأزمة الدستورية الناجمة عن حكم المحكمة العليا الاتحادية ببطلان الأمر الملكي الذي قضى بحل المجلس التشريعي لولاية طرابلس، إذ التقى بن حليم بالملك وشرح له وجهة نظره في حكم المحكمة العليا وطلب منه بعض الوقت للاتصال برئيس المحكمة العليا والاتفاق معه لإيجاد مخرج من هذه الأزمة[86]، وفي 15 ابريل التقى بن حليم برئيس المحكمة العليا المستشار محمود صبري العقاري، وتم الاتفاق بين الاثنين على صيغة حل للمشكلة الدستورية تتمثل في قيام بن حليم بالتوقيع على المرسوم الملكي الذي صدر الحكم ببطلانه، ومن ثم يمكن اعتبار أن حل المجلس التشريعي لولاية طرابلس قد تم دستورياً[87].

أما فيما يخص المشكلة المتعلقة بالوضع القانوني للولاة ومدى مسؤوليتهم أمام السلطة التشريعية بالولايات، وهي المشكلة التي برزت منذ أيام حكومة محمود المنتصر فقد سعت حكومة بن حليم في أواخر عام 1954 إلى أيجاد حل لها، وذلك من خلال إدخال تعديلات على القوانين الأساسية للولايات تم بموجبها استحداث منصب نائب رئيس المجلس التنفيذي في كل ولاية يكون مسؤولاً أمام رئيس المجلس والملك[88] .

وعليه شهدت فترة تولي مصطفى أحمد بن حليم للحكومة أخطر حادث سياسي عرفته ليبيا الملكية، وهو اغتيال ناظر الخاصة الملكية على يد محي الدين السنوسي حفيد أحمد الشريف وأبن أخ الملكة فاطمة زوجة الملك، فقد كان إبراهيم الشلحي على امتداد أربعين عاماً أقرب شخصية إلى الملك وأكثرهم حضوه عنده، ويذكر معاصروا الشلحي أنه كانت له خصال طيبة كثيرة منها الوطنية والوفاء للملك وتفانيه في خدمته، غير أن دائرة تعامل الشلحي بحكم منصبه كانت محدودة فلم يكن له اتصال مباشر بالمواطنين ولم يكن يحس بهذه الخصال سوى القلة من الناس من المتعاونين معه، أما الغالبية من الليبيين فلم يكونوا يعرفونه إلا من خلال تدخلاته الغير قانونية وغير المقبولة وعداوته لفرع أحمد الشريف من العائلة السنوسية [89].

وتمت عملية اغتيال الشلحي بعد أن خرج من الزيارة التي قام بها لرئيس الوزراء في مكتبه في بنغازي في 5 اكتوبر 1954، إذ لحق به محي الدين السنوسي إلى سيارته التي أوقفها أمام مبنى رئاسة الحكومة وأطلق النار عليه من مسدس كان يحمله فأرداه قتيلاً في الحال ثم سلم نفسه إلى الشرطة[90].

مما أدى إلى إلقاء القبض على عدد من إفراد الأسرة السنوسية ووضع بعضهم الآخر تحت الإقامة الجبرية في منازلهم والحكم بالإعدام على محيي الدين السنوسي في 6 فبراير 1955[91].

وعندما وقع حادث اغتيال إبراهيم الشلحي كان نجله الأكبر البوصيري لم يتجاوز الثالثة والعشرين عاماً وكان ما يزال يدرس في جامعة اكستر (Exeter) في بريطانيا، إذ طلب الملك من رئيس الوزراء الاتصال بالبوصيري الشلحي في لندن واستدعاه للحضور فوراً إلى بنغازي، وفي 13 اكتوبر صدر أمر ملكي بتعينه ناظراً للخاصة الملكية خلفاً لوالده [92].

وبدأت علاقة بن حليم بالبوصيري الشلحي يسودها الفتور وعمل كل طرف على أن يخفي علاقته مع الآخر ولكن سرعان ما بدأ الخلاف يطفو إلى السطح وهذا ما أدى إلى ارتباك بن حليم، لأن جميع المقترحات التي يطلب من الملك الموافقة عليها ترفض بعد أن أصبح البوصيري الشلحي يعمل ضد بن حليم، وكان سبب الخلاف هو أن بن حليم أراد التقليل من نفوذ البوصيري في تسير أمور الدولة، وقد أدى تدهور العلاقة بين بن حليم والبوصيري إلى مواجهة الحكومة الاتحادية أزمات متلاحقة أدت إلى تعثرها الأمر الذي أدى إلى أن يُقدم رئيسها استقالته [93].

فالأزمة الأولى وقعت أثناء قيام الملك سعود بن عبد العزيز(•) بزيارة إلى ليبيا خلال الأسبوع الأخير من شهر فبراير 1957 بناءاً على دعوه من الملك محمد إدريس السنوسي نقلها إليه بن حليم، وقد حدث أن قام البوصيري الشلحي أثناء تلك الزيارة بجملة من التصرفات الطائشة غير اللائقة والإجراءات التي استهدف من خلالها إهانة رئيس الوزراء بن حليم، والتي من خلالها أحتج بن حليم لدى الملك على التصرفات التي صدرت من ناظر خاصته وقدم إليه استقالته غير أن الملك طيب خاطره بعبارات من الثناء مما جعله يعدل عن الاستقالة[94].

أما الأزمة الثانية فقد ارتبطت بالزيارة التي قام بها نائب رئيس الولايات الأمريكية نكسون•• في 15 مارس 1957، وهي الزيارة المتعلقة بمبدأ الرئيس الأمريكي آيزنهاور(•) فقد حاول البوصيري الشلحي بالتعاون مع وزير الخارجية علي الساحلي أن يقلل من شانها ويضع العراقيل أمام نجاحها، ومره أخرى احتج بن حليم لدى الملك على تصرفات ناظر خاصته وطلب من الملك إقالة علي الساحلي من الوزارة كشرط لاستمراره على رئاسة الوزارة، غير أنه لم يتمكن في النهاية من نيل موافقة الملك إلا على نقل علي الساحلي من وزارة الخارجية إلى وزارة المواصلات[95].

ويتضح من ذلك أن الأزمات الدستورية التي حدثت في بدئ عهد الاستقلال وخاصة في توزيع الاختصاص بين الاتحاد والولايات، وتكرار الجهود وازدواجيتها، وما صاحب النظام من تغليب الاعتبارات الجهوية والإقليمية والقبلية والشخصية الأنانية عند اتخاد القرارات على المستويين المركزي الاتحادي والمحلي الولائي، كان له أثره في المدى البعيد في إلغاء النظام الفيدرالي، كذلك تدخلات الحاشية في القرارات السياسية للدولة ووقف الملك موقف المتفرج من الخلاف بين رئيس الوزراء وسلطة الولايات، والشخصيات التي لها نفوذ داخل القصر الملكي ادت الى سقوط ثلاث وزارت خلال الاعوام 1952_1957.

ثانياً: الأعباء المالية الكبيرة المترتبة على النظام الفيدرالي

كان النظام المالي الذى اقره الدستور مكلفًا وثقيلًا حيث قسمت موارد المملكة بين اربع حكومات، وأربع برلمانات وأربع إدارات، وليس في اطار حكومة مركزية واحدة مما ادى إلى اعاقة جهود التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى انتهاج كل ولاية سياسة اقتصادية مستقلة عن بقية الولايات[96] .

وزاد في استفحال الوضع زيادة النفقات ووجود عاصمتين للبلاد هما طرابلس وبنغازي، واستمرار تنقل الحكومة الاتحادية بأجهزتها بينهما بشكل دوري حتى وأن كان منقطعاً بعض الوقت، وقد تم الشروع منذ عام 1953 بعقد اجتماعات لمجلس الوزراء في مدينة البيضاء، تم البدء فعلاً منذ عام 1956 في بناء عاصمة ثالثة في تلك المدنية خلال حكومة مصطفى بن حليم[97]، مما أدى إلى انفاق اموال طائلة لأنشاء المكاتب والمساكن لموظفي الحكومة ومرافق الخدمات العامة ومؤسسات اخرى، فضلاً عن صعوبة المواصلات بين البيضاء وغيرها من المدن الرئيسة للبلاد وتضايق موظفي الدولة لبعدها عن المدن الرئيسة[98].

فضياع مائه ألف جنيه ليبي في عملية انتقال الحكومة من بنغازي إلى طرابلس أو العكس كل سنتين، تعتبر تكاليف باهظة لميزانية الدولة، ويفرض هذا الارتفاع في مصروفات الحكومة عبئاً ثقيلاً جداً على كاهل الدولة الناشئة ذات الدخل المحدود والتي تعتمد على المساعدات الخارجية فبالإضافة إلى الوزارات السبع أو العشر الاتحادية، هناك مالا يقل عن 23 نظارة في الولايات الثلاث، أي نحو 30 -35 مصلحة حكومية في المجموع، وبلغ عدد الموظفين الذين كانوا يتقاضون مرتباتهم من الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات في ابريل 1960م بين 140،35 ألف مواطن (باستثناء الجيش الليبي) [99].

وكذلك بلغ مجموع المرتبات الشخصية التي دفعت لموظفي الحكومة الاتحادية في سنة 1957-1958 نحو من 6 إلى 7 ملايين جنيه ليبي، أي ما يزيد عن 12% من مجموع الناتج المحلي، أضف إلى ذلك المصروفات الإضافية الكثيرة الأخرى، التي تنفق على بناء وصيانة المكاتب الحكومة ووسائل النقل الرسمية والمصروفات الإدارية الأخرى[100] .

ولقد أبرزت المذكرة الايضاحية المبررات الاساسية للعدول عن النظام الاتحادي، أولهم المبرر المالي والذي أوضح بأن وجود عدد كبير من الموظفين في هيئات ومجالس السلطة التنفيذية أدت إلى ارهاق ميزانية الدولة[101].

حيث شهد خلاف بين الحكومة الاتحادية والولايات تمثل فى كيفية الإشراف على الأموال العامة التي تخصص للولايات بسبب سكوت المادة 174 من الدستور عنها، إذ أكتفت هذه المادة بالتأكيد على منح الأموال دون أن تُشير إلى حق الحكومة الاتحادية في الإشراف على كيفية صرف الأموال الممنوحة، وقد عدت الحكومة الاتحادية هذا الحق طبيعياً لها ما دامت هي التي تقوم بتخصيص هذه الأموال وهي التي تلتزم بسد أي عجز في ميزانيات الولايات، أما حكومات الولايات فقد ارتأت ما

دام الدستور لم ينص صراحة على هذا الحق فهذا يعني أن حكومات الولايات لها مطلق الحرية في إدارة شؤونها وكيفية صرف هذه الأموال[102].

وفي هذا الشأن يمكن القول أن النظام الفيدرالي نظام مكلف وغير عملي لدولة مثل ليبيا تعتبر من أفقر دول العالم في تلك الحقبة، وما يتطلبه هذا النظام من موارد بشرية ومالية لا طاقة للوطن بها، ولم يكن اختيار ذلك النوع من إشكال الحكم مقصوداً لإهدار الإمكانيات المالية المحددة التي كانت في متناول الدولة الوليدة، ولكنه كان محاولة جادة وواقعية ومسؤولية ربما كانت ذات تكلفة مالية عالية، إلا أنها كانت ضرورية لإيجاد التوازن في العلاقة الهشة التي كانت قائمة بين أقاليم البلاد الثلاثة التي تشكلت منها دولة الاتحاد.

ثالثا : اعتراضات شركات البترول

ترجع أول إشارة لوجود النفط في ليبيا إلى عام 1914 حينما انبعثت غازات (الميتان) من أحدى الآبار التي جرى حفرها بحثاً عن المياه قرب (سيدي المصري) بمنطقة طرابلس، تم تكررت العملية في منطقتي (زليطن) و(سهل الجفارة) خلال العشرينات وفي كل من (تاجوراء) و (سهل الجفارة) مرة ثانية خلال الثلاثينات من القرن الماضي، ولقد برهن انبعات هذه الغازات الهيدروكربونية من احتمال وجود البترول في طبقات الأرض الليبية[103].

وبناءً عليه كثفت سلطات الاحتلال الايطالي في ليبيا جهودها في عمليات المسح الجيولوجي، وفي عام 1937 قامت شركة (أجيب) التابعة للحكومة الايطالية، بإرسال فريق للمسح الجيولوجي إلى ليبيا، وقد أثبت هذه الشركة وجود بترول خام في منطقة حوض خليج سرت، وفي أبريل 1938 قامت الشركة ذاتها بحفر أول بئر في منطقة (جامع الترك) بطرابلس، كما قامت بحفر عدة آبار أخرى في شمال غرب ليبيا (أقليم طرابلس)، وعلى الرغم من هذه النشاطات غير أن الايطاليين لم يتمكنوا من مواصلة البحث والتنقيب بسبب قلة إمكانياتهم المالية، ومن ثم انشغالهم بالحرب العالمية الثانية[104]، وبعد هزيمة إيطاليا في الحرب تغيرت الموازين في ليبيا وأصبحت تحت حكم الإدارتين الانجليزية والفرنسية، غير أن الوقائع الخاصة بتلك الحقبة، تفيد بأن الإمكانيات البترولية في ليبيا لم تحظ بدراسات جدية خلال فترة الإدارة البريطانية.

إلا أنه قامت الإدارة البريطانية بمنح تراخيص استطلاع أولية عن البترول في ليبيا لبعض الشركات، كما قامت السلطات الفرنسية التي تتولى فزّان بمنح تراخيص لشركات فرنسية لإجراء عمليات استطلاع في الجنوب[105].

وبالرغم من التراخيص التي منحتها الادارتين البريطانية والفرنسية للشركات إلا أنها كانت مقيدة حيث أن الحكم كان انتقالي (إدارة انتقالية) وطبقاً لما يعرف بمفردات (لاهاي) لسنة 1940 فإنه لم يكن مسموحاً للإدارة البريطانية بأن تمنح أيه امتيازات أو حقوق (تنقيب عن البترول في أقاليم ما وراء البحار)[106].

وبعد حصول ليبيا على استقلالها وأمام الوضع الاقتصادي والمالي المتدهور الذي كانت عليه ليبيا عشية حصولها على الاستقلال، فحرصت أول حكومة لدولة الاستقلال (حكومة المنتصر 1951 – 1954) على أن تبحث عن أي مخرج ينقذ الدولة الوليدة من ضائقتها المالية والاقتصادية الخانقة، وبدأ أن البترول هو أحدى بوارق الأمل التي يجب وضعها في الاعتبار.

وعليه أدركت حكومة المنتصر أن أستقلال البلاد والمحافظة على كيان المملكة أمر محفوف بالمخاطر أذا لم تستطيع توفير مصادر ذاتية للتمويل، إذ إن البلاد ستظل تعتمد على المساعدات الاجنبية ما لم تبذل الجهود الحثيثة لأكتشاف الثروات المعدنية في باطن الارض، لذا أرادت الحكومة ان تقوم بعمليات استكشاف النفط لكنها لم تكن تملك الاموال اللازمة للقيام بعمليات المسح الجيولوجي في منطقة الصحراء الليبية[107]، وكان السبب الذي دفع حكومة المنتصر في هذا الاتجاه هو أكتشاف فرنسا للنفط في الصحراء الجزائرية بالقرب من الحدود الليبية[108]، فأصبح ذلك حافزاً قوياً للمضي في هذا الطريق، وقد حاولت قسم من الشركات الحصول على أحتكار كل المناطق الليبية ولمدة طويلة لكن محمود المنتصر رفض مبدأ احتكار شركة او شركتين لجميع مناطق ليبيا وفضل فتح المجال لجميع الشركات في الحصول على رخص الاستكشاف[109]، لذا حاولت حكومة المنتصر إعداد قانون لتنظيم العمليات البترولية على اساس قانوني بدلًا من فتح الامتيازات الفردية كما كان حاصلًا في بلدان العراق، وايران، والبحرين، والكويت، والسعودية، ولأن اعداد القانون يتطلب وقتًا طويلًا لإعداده ومباحثات شائكة مع حكومات الولايات لذا وجدت الوزارة اتخاذ خطوات تمهيدية لتديم أستمرار أهتمام شركات النفط وتعطي الحق في بدء الاستطلاعات الدولية في انتظار صدور القانون، وفي سبتمبر 1953 أصدرت قانون المعادن رقم (9) الذي نص على امكانية اصدار تراخيص استطلاع على النفط تجيز لحاملها القيام بالدراسات السطحية والتصوير الجوي للمناطق التي يشملها الترخيص، أما العمليات الاخرى فلم يسمح بها حتى يتم اصدار قانون النفط [110]، الذي بموجبه تقدمت عدة شركات عالمية للنفط بطلب تراخيص أستطلاع[111]، حيث أنه في (18) سبتمبر 1953 صدر القانون [112]، الذي أعده مجموعة من الخبراء الاجانب المتعاطفين مع مصالح الدول الغربية، وقد سلم القانون بحق أولوية الشركات البريطانية، لانها بدأت البحث عن النفط في ليبيا منذ عام 1943، ونتيجة لذلك ضغطت الحكومة البريطانية على محمود المنتصر رئيس الوزراء وعلي العنيري وزير المالية، لكنها لم يرضخا للضغوط البريطانية ولم يعطيا أي وعد محدد بقبول حق أولوية الشركات البريطانية[113]، وتم منح التراخيص لتسع شركات عالمية من دول مختلفة[114]، من خلالها كانت بداية عمليات الاستطلاع البترولية إلى جانب عمليات التنقيب بشكل محدود[115]

ولم تحصل الشركات في الواقع على امتيازات بل جل ما منحته الحكومة القيام بأعمال التنقيب، وفي حكومة مصطفى بن حليم أتخذت خطوات أولية لوضع قانون دائم للنفط، من أجل جذب الشركات واعطائها امتيازات على أساس المنافسة، وخاصة مع اكتشاف كميات كبيرة من النفط في عام 1959[116] .

فما كادت هذه الشركات تنشط في البلاد حتى اصطدمت بتعقيدات النظام الفيدرالي وما ينجم عنه من تضارب في القوانين بين الولايات[117]، حيث كانت الإجراءات المعقدة للنظام تعوق نشاط الشركات النفطية وتضع في العراقيل الإدارية، مما ترتب عليه تضيع الوقت و المصاريف الإضافية لهذه الشركات، أدت إلى الضغط والتأثر وبقوة من أجل إنهاء النظام الفيدرالي والاستعانة بنظام أكثر مرونة من أجل مصالحها في البلاد[118].

غير ان البترول حمل معه الآمال في تحقيق عائدات كبيرة للولايات وللحكومة الاتحادية بموجب قانون توزيع عائدات البترول الذي ينص على تخصيص 15% من العائدات البترولية للحكومة الاتحادية 70% لتمويل خطة التنمية و15% للولاية التي يوجد البترول في حدودها، ومن ثم فأن ايرادات الولايات اصبحت في ازدياد من عائدات بترولها ومن حصتها من موارد الحكومة الاتحادية بموجب المادة (174) من الدستور، وبالتالي فقد ازدادت امكانية قيام الولايات باتخاذ قرارات مستقلة بصرف النظر عما اذا كانت هذه القرارات منسجمة مع السياسة الوطنية العامة للدولة، وهو الامر الذي من شأنه أن يزيد من احتمالات قيام الفوضى على نطاق واسع[119].

وأيضًا في نفس الوقت، كان هناك تغير قد طرأ على العلاقة بين ولايتي طرابلس وبرقة النافذتين، لقد خشي الزعماء البرقاويين في الماضي من أن يسيطر عليهم الطرابلسيون الاكثر عددًا وتقدمًا، مما اضطرهم إلى استخدام علاقتهم الخاصة بالملك في مواجهة ولاية طرابلس، ولقد كان الظن يغلب في البداية على أن يتم اكتشاف البترول في كل من برقة وطرابلس، الامر الذي كان يعنى استمرار المنافسة ما بين الولايتين، غير أن عمليات التنقيب كشفت أن اغلب احتياطات البترول موجودة في ولاية برقة[120].

وبالتالي فإن نفوذ برقة اصبح اقتصاديا بقدر ما كان في الماضي روحيًّا وسياسيًّا، وعليه لم يعد البرقاويين يخشون من أن يصبحوا اقتصاديًّا عالة على الطرابلسين اللذين يديرون اغلب المؤسسات الاقتصادية الحديثة في البلاد؛ ولم يعد يخشون من سيطرة الطرابلسين في حالة الغاء النظام الاتحادي واعلان وحدة البلاد[121] .

كما احدث اكتشاف النفط عام 1958وتصديره عام 1961تغييرات ضخمة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا حيث نشطت قطاعات الخدمات والبناء والتشييد والتجارة التي تركزت في المدن، وقد أدى الانتعاش الاقتصادي إلى زيادة الطلب على الايدي العاملة وارتفاع معدلات الاجور، كما ازداد دخل الافراد وارتفع نطاق مستوى معيشة بعض فئات المجتمع، مما ادى إلى زيادة المستهلك من المنتجات الغذائية فاتسع نطاق الاستيراد وارتفعت اسعار المنتجات المحلية، واهملت بعض القطاعات المنتجة ولاسيما الزراعة والصناعة التقليدية، وتفككت بعض العلاقات الاجتماعية.

ومن جهة أخرى كان هناك تغير في معدل التحضر اذ انتقل بعض السكان من (الأرياف) إلى مدينتني (طرابلس وبنغازي) بوصفهما اكبر مراكز التحضر في ليبيا بحثاً عن فرص العمل، فارتفعت أجور العمال الزراعيين وتركت المحاصيل في بعض المناطق من دون جني كالبلح والزيتون، كما وظهرت في أطراف المدن بعض الأحياء غير الصحية المزدحمة حتى بلغت فيها بيوت الصفيح والاخشاب نسبة مرتفعة، وتشير الدراسات الاجتماعية في قرى الجبل الاخضر إلى أن فردين من كل أسرة قد تركا الأسرة بحثاً عن عمل في حقول النفط، مما الحق اضراراً بالقطاع الزراعي، ووجدت الحكومة الملكية نفسها مضطرة للابقاء على الانتاج الزراعي والحيلولة دون هجرة السكان لهذه المهنة تدريجياً إلى أن تقوم بتخصيص نسبة عالية من مساكن (مشروع ادريس) الضخم للاسكان الريفي، والاسراع في مد الارياف بالطرق والكهرباء وتقديم الاسمدة والمبيدات والبذور للفلاحين[122] .

ومن جهة أخرى، فإن اكتشاف النفط بكميات كبيرة في ليبيا يحتاج إلى حكومة قوية مطلوبة لتوجيه عائدات النفط لنحو التنمية الاقتصادية الفعالة فى المدن والقرى وايجاد فرص عمل في الارياف والمناطق النائية وعدم نزوح افرادها الى المدن .

رابعا: تأثير القيادة الملكية على قرار إلغاء النظام الفيدرالي

لقد كان تأثير الملك ادريس ضروري لنجاح أي تعديل دستوري، حيث كان اول مرة طرحت فيها فكرة تغيير النظام، عندما أستاء الملك بعد اغتيال الشلحي من مطالب رجال البيت السنوسي المطالبة بالعرش بعد وفاة الملك[123]، ففكر الملك جدياً في قضية وراثته ولم يكن باستطاعة بن حليم أن يختار فرصة أكثر ملائمة من هذه ليقترح على الملك أن يحل النظام الاتحادي ويستبدله بالملكية الجمهورية، وأن يكون الملك محمد إدريس السنوسي رئيساً للجمهورية مدى الحياة على أن تكون مدة الرئاسة بعد ذلك عشر سنوات فقط، ويكون رئيس الجمهورية بوصفه رئيساً للدولة مسؤولاً مسؤولية مباشرة عن الإدارة في الولايات دون الحاجة إلى وجود حكومات ولايات منفصلة، وأن يكون للرئيس نائب الذي يخلفه مؤقتاً في حالة وفاته إلى أن يُنتخب خلف له، ويتم انتخاب الرئيس ونائبه من قبل برلمان منتخب يمثل الأمة وذلك باجتماع أعضائه في مؤتمر وطني[124]

.

ولما كان الملك راغباً في وضع حد لهذه المشكلة فقد طلب من بن حليم أن يضع مذكرة عن شكل الحكومة المقترح تشكيلها، وكان بن حليم راغباً في إنهاء النزاع بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات، فحفزه ذلك على أن يقدم للملك مذكرة وافية اقترح فيها حل النظام الاتحادي والاستعاضة عنه بنظام وحدة لا مركزية، وأقترح أن يكون شكل الحكومة رئاسياً بدل أن يكون برلمانياً [125].

وقد وضعت مذكرة بن حليم على بساط البحث في اجتماعات عُقدت في طبرق من 11 إلى 15 نوفمبر 1955 برئاسة الملك، وكان من بين الذين دعوا للحضور أدريان بلت الذي كان مندوب الأمم المتحدة في ليبيا وحسين مازق والي برقة وعبد السلام البوصيري رئيس الديوان الملكي والبوصيري الشلحي ناظر الخاصة الملكية، وقد أفتتح الملك الاجتماعات بالتساؤل هل حان الوقت لتحويل النظام الاتحادي إلى نظام وحدوي، وقد أعترض على شكل الحكومة الرئاسي الذي يجعل الرئيس بوصفه رئيساً للدولة مسؤولا بالمقارنة مع النظام البرلماني الذي يجعل رئيس الوزراء هو المسؤول، أما البوصيري الشلحي الذي كان يؤيد قيام النظام الجمهوري فاقترح تعيين عدد من النواب للرئيس كل واحد يمثل واحدة من الولايات الثلاث، وعند موت الرئيس ينتخب الثلاثة من بينهم واحداً لتولي الرئاسة [126]، أما أدريان بلت فقد نصح الملك بالتروي وأكد أن مثل هذا التغيير في شكل الحكومة يقتضي تغيير في الدستور، فذكر الملك أن رغبته في تغيير النظام الملكي إلى جمهوري قد تبيح للبرلمان الفرصة في تغيير الدستور وتحويل النظام الاتحادي إلى نظام وحدوي، وكان تعليق بلت على كلام الملك هو أن خصوم النظام الاتحادي سيكتشفون سر تغييره وتكون ردة فعلهم مقاومة الحكم الجمهوري المقترح [127]، أما بن حليم فأشار إلى أن النظام الاتحادي باهض التكاليف في بلاد مواردها ضئيلة، وأوضح أن الشكل الوحدوي للحكومة يوفر لخزينة الدولة 750000 جنيه سنوياً يمكن استعمالها في سبيل التنمية الاقتصادية[128]، أما والي برقة حسين مازق فقد أعرب عن شكه من حكمة إلغاء النظام الاتحادي ولم يصل المجتمعون إلى قرار نهائي [129] .

ولم تكد أخبار اجتماع طبرق تتسرب حتى توافد زعماء القبائل البرقاوية إلى الديوان الملكي للاحتجاج على الخطة الرامية إلى استبدال الملكية بالجمهورية وتغيير النظام الاتحادي إلى نظام وحدوي، وكان احتجاج القبائل هو أن الوقت لم يحن بعد لتحويل النظام الاتحادي إلى نظام وحدوي، وأيًّا ما كانت الدوافع الحقيقية من وراء تلك المحاولة لإعلان النظام الجمهوري في ليبيا والأسباب الحقيقية التي أدت إلى إجهاضها و وأدها فمن الواضح أن النتيجة التي آلت إليها فرضت على الملك أن ينصرف إلى التفكير جديًّا في قضية وراثة العرش ووضع حد نهائي للخصومات السياسية التي كانت قائمة حولها [130].

ولقد شهد مطلع عام 1958م (خلال فترة حكومة عبدالمجيد كعبار(•)) مسعى من الملك نفسه لإلغاء النظام الاتحادي وإعلان الوحدة الشاملة بالبلاد، وقد أشارت إلى هذا الموضوع وثيقتان أمريكيتان مؤرختان في 28، 29 – 4-1958، أخذتا شكل مذكرة كتبيه، ثم تبادلهما بين بعض المسؤولين في إدارة الشؤون الأفريقية بوزارة الخارجية [131].

وعليه جاء الاقتراح من الملك نفسه الذي اقتنع بأن الوقت قد حان لإلغاء الاتحاد وإقامة الوحدة الشاملة التي طالما طاقت إليها نفوس الكثير من أبناء الشعب، وقد صرح الملك إدريس لمحمد بن عثمان(•) (1960-1963) حين طلب منه إلغاء الاتحاد، أنه لم يزل يذكر وعده لعبدالعزيز الزفلعي يوم استقال هذا من الجمعية التأسيسية بعد إعلان الملكية سنة 1951م احتجاجاً على إقامة النظام الفيدرالي بأن البلاد ستصل في النهاية إلى الوحدة الشاملة .

شعر الملك أن الوقت قد حان لتغير النظام الإداري الذي تسير عليه المملكة وضرورة استبداله بنظام مركزي يغطي البلاد، بعد أن أثبتت الحوادث التي مرت فشل النظام اللامركزية في ليبيا، وأقترح الملك على رئيس وزرائه بتنفيذ هذه الخطوة، ومما ساعد على الإسراع في التنفيذ التغيرات الاقتصادية التي أثرت في الأوضاع الاجتماعية التي سببتها الثروة النفطية والتي أدت بالمقابل إلى توسيع العلاقات المدنية والحضرية على حساب العلاقات القبلية[132].

ولقد جاءت مفاجأة الملك إدريس في أواخر 1962 عندما طلب من رئيس حكومته يوم ذاك (محمد عثمان الصيد) أن يطرح على مجلس الأمة تعديلاً للدستور تناول النظام الاتحادي، واقتراح مشروع التعديل الذي قدّما في 7-12-1962 إلغاء رئاسة المجلس التنفيذي في الولايات وإسناد سلطاته إلى الوالي الذي يكون بدوره مسؤولاً أمام المجلس التشريعي في الولايات وليس امام الملك كما كان عليه الحال في الماضي؛ وأدخلت هذه التعديلات تبسيطاً مهماً على نظام الحكم، كما اعتبرت خطوة مهمة على طريق إلغاء النظام الفيدرالي إلغاء كاملاً [133].

وفي ضوء الخطوات التي أنجزتها حكومة الصيد على طريق إلغاء الفيدرالية بتقليص صلاحيات الولاة والاجهزة التنفيذية بالولايات، أن يسارع رئيس الوزراء فكيني بالإعلان، في البيان الذي ألقاه يوم 31 مارس 1963 أمام البرلمان، عن نية حكومته في تقديم مشروع لتعديل الدستور يجري بموجبه إلغاء النظام الفيدرالي وتحقيق وحدة البلاد، وهو الإعلان الذي استقبل بحماس شديد داخل البرلمان وفي صفوف المواطنين[134].

وقد اجتمع مجلس النواب في 14 ابريل 1963 لمناقشة رسالة محي الدين فكيني الخاصة بمشروع قانون تعديل الدستور، والذي وضح فيها النقاط التي تناولها التعديل الدستوري وهي بقاء النظام النيابي على ما هو عليه وتشكيل مجلس الشيوخ على أساس تعيين جميع أعضائه من قبل الملك، معللاً ذلك لتقوية الإدارة السياسية مع بقاء عدد أعضاء المجلس عند 24 عضو، وأكد على إلغاء نظام الولايات والاستعاضة عنه بتقسيم البلاد إلى وحدات إدارية يكفل بتنظيمها القانون، وأما عن السلطة التنفيذية فقد أكد أن الملك هو الرئيس الأعلى لها مع استمرار الوضع الحالي أي الحكم بواسطة وزرائه وجعل اختصاص

مجلس الوزراء شاملاً لكل بقاع الدولة في جميع الأعمال التنفيذية وألغيت تبعاً لذلك المجالس الإدارية في الولايات وانتقلت كافة اختصاصاتها إلى مجلس الوزراء[135]،وأما فيما يتعلق بالسلطة القضائية فقد عُدلت بعض نصوصها وضُبطت صياغتها[136].

وكما أعلن مجلس النواب موافقته على التعديلات الدستورية في 15ابريل 1963، ثم دُعي مجلس الشيوخ في اليوم التالي (16 ابريل 1963) لمناقشتها وحيث وافق عليها بالإجماع مادة مادة، وبعد إعلان هذه الموافقة الجماعية ألقى رئيس الوزراء محي الدين فكيني كلمة قال فيها "إن الوحدة هي طريق الخير وطريق البر وسوف تكون نتائجها مثمرة وحسناتها محققة وخيراتها شاملة لكل المواطنين"[137].

وبعد موافقة مجلس النواب والشيوخ وصدور مرسوم ملكي بالتصديق عليها عُرضت على المجالس التشريعية في الولايات الليبية، في حين أن الدستور أكد على ضرورة عرضها أولاً على هذه المجالس قبل موافقة الملك عليها ولكن حدث العكس تماماً إذ وافق عليها المجلس التشريعي لولاية برقة في 20 ابريل، ووافق عليها المجلس التشريعي لولاية فزّان في 21 ابريل، ووافق عليها المجلس التشريعي لولاية طرابلس 23 ابريل 1963 [138].

وفي25 ابريل 1963 صدر تعديل ثاني لبعض أحكام الدستور اشتمل على إلغاء النظام الاتحادي، فأصبحت ليبيا بولاياتها الثلاث مملكة موحدة تحت إدارة مركزية واحدة[139].

يمكننا أن نستنتج بأن النظام الاتحادي لم يكن مقصوداً في البداية كنظام حكم مختار للدولة، وإنما حلاً مؤقتاً، الهدف الرئيسي منه ثتبت استقلال المملكة الليبية، وبذلك زالت المخاوف التي كانت تسيطر على بعض الفئات الوطنية فأنتقل النظام تدريجيا من إتحادي إلى نظام موحد

الخاتمة : نستنتج من هذه الورقة :

1- كان النظام الفيدرالي في بداية الاستقلال نظام متكامل امام مساحة ارض كبيرة لا تربط بينها أي مواصلات وكل اقليم من الاقاليم الثلاثة (طرابلس ، برقة ، فزان) يريد قدر متساوي من السلطة وهذا من تركة الاستعمار حيت فرق بين ابناء الوطن الواحد ، غير ان هذا النظام في دولة تنعدم فيها المؤسسات المدنية والكوادر السياسية لاستيعاب حجم هذا النظام وقوانيينه ومطالب ابناء الوطن الى الوحدة بين الاقاليم الثلاثة ،باءت احتمالية فشله وتغييره تحوم في الافق .

2- حققت الوحدة التي طالب بيها الجميع منذ الحصول على الاستقلال ، وخاصة بعد اكتشاف النفط وتغيير الوضع الاقتصادي في البلاد من دولة تعيش على المساعدات الى دولة غنية .

3- كان نظام الدولة المعتمد نظام ديمقراطي برلماني ، الا ان هذا النظام في دولة عاشت على القبيلة وحكم الاسر عبر التاريخي من الصعوبة ان يتقبل بمثل هذا النظام حيث انه لتطبيق مثل هذه الانظمة يجب تنظيم دروس وسنوات من العمل لترسيخ واستيعاب الشعوب لهذه الانظمة ، وخاصة في دولة متل ليبيا كانت في الخمسينات تعانى من امية تصل الى 90% . حيث اجتاحت العملية الانتخابية ابان العهد الملكي بعض التزوير ، كذلك قرار حل الاحزاب في اول انتخابات برلمانية عام 1951 ، حرمان البلاد من الاحزاب السياسية والجمعيات السياسية حيت ان الدستور لم ينص صراحة على السماح بتشكل الاحزاب ولكنة ترك الباب مفتوح بضمان حرية الفكر والتجمعات السليمة السلمية وعزز ذلك بضمان عدم تنقيح المواد الخاصة بالحريات والمساواة التي يكفلها هذا الدستور ، فالنضوج الغير مكتمل للعقلية السياسية حيث ان الشعب كان ضئيل العدد، محدود التعليم، وفي بلاده المحدودة الموارد لن يفلت بالتأكيد من أن يُطحن بين فكي رحى الأحزاب المتنافسة ، وخاصة تأثير مصر .

المراجع:

(•) - المعاهدة : هي اتفاق ذو طبيعة تعاقدية بين دول ومنظمات مكونة من دول تخلق مجموعة من الحقوق والالتزامات بين اطرافها ،وقد اعتادت الدول إبرام الاتفاقيات أو المعاهدات الدولية فيما بينها منذ العهود القديمة، وقبل نشأت القانون الدولي الحديث، وكانت مثل هذه الاتفاقيات تتسم بالإلزام، ولكن على أساس ديني وأخلاقي، وليس على أساس قانوني كما هو الحال الآن؛ وتملك الدولة سلطة انشاء الاتفاقية الدولية ، وذلك مادامت هذه الأخيرة متمتعة بسيادتها ، أما الدول التي لا تملك سيادة كاملة فيمكنها أن تكون طرفًا في اتفاقية معينة ،شريطة إن يكون لها أهلية إبرام مثل هذه العقود، للمزيد اطلع على : د. هشام خالد، معيار دولية التحكيم التجاري (دراسة مقارنة)، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2006، ص 192 وما بعدها.

([1])- روجي البعلبكي، قاموس المورد، بيروت، دار العلم لملايين، 1995، ص818 ؛ عصام سليمان، الفيدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان ، منشورات دار العلم للملايين، بيروت –لبنان ، ط 1، 1991 ،ص 29 .

([2])- أندريه هوريو : القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ، ت، على مقلد وحداد و عبدالمحسن سعد ، الاهلية للنشر والتوزيع ، بيروت – لبنان ، 1973، ص 152.

([3])-راشد البراوى، ليبيا والمؤامرة البريطانية ، مكتبة النهضة المصر ، ط1، القاهرة، 1953، ص 9.

([4])- إسماعيل مزره، القانون الدستوري، دراسة مقارنه للدستور الليبي ودساتير البلاد العربية الاخرى، بيروت ،1969، ص 213 .

([5])- راسم رشدي، طرابلس الغرب بين الماضي والحاضر، ط1، طرابلس الغرب، 1953،

([6])- تقرير لجنة التحقيق الرباعية ، النص العربي ، جامعة الدول العربية ، 1949 ،ص- ص 4 و5 .

([7])- جودة حسنين جودة وعلى احمد هارون، جغرافية الدول الاسلامية، الإسكندرية ، ط1، 1984 ، ص 298.

([8]) - بسبب قرب ليبيا من اقطار افريقيا الوسطى ، على انه لم تعد هناك جماعة زنجية خالصة بفعل الاختلاط العربي بهم اثر الهجرات العربية والفتوحات الاسلامية . للمزيد : محمد عبدالغنى سعودي ، الوطن العربي، القاهرة، 1970، ص 500 .

([9])-- نيكولاي ابلتشين بروشين، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتي عام 1969، ترجمة،عماد حاتم، بيروت، دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2001 ، ص- ص 48 -49 .

([10]) - نقولا زيادة ، ليبيا سنة 1948، ، بيروت ، 1966، ص 156 .

([11]) - نيكولاي بروشين ، مرجع سابق ص 52.

([12])- وسن سعيد الكرعاوى ، تطور الحركة الوطنية في ليبيا 1943-1951 ، رسالة ماجستير منشورة ، كلية التربية، جامعة القادسية، 2002، ص 5 .

([13])- جودة حسنين وعلى احمد، مرجع سابق ، ص 271 .

([14]) نفس المرجع ، ص 271.

([15]) - وسن الكرعاوى ، مرجع سابق، ص 5 .

([16])إسماعيل مزره ، القانون الدستوري، مرجع سابق، ص 213

([17]) –اسماعيل مزرة ، مرجع سابق ، ص، 215.

([18])- محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر، ج2دولة الاستقلال مكتبة وهيبه، ، القاهرة ، ط1، 2006 ، ص 26.

([19]) مصطفي بن حليم، ليبيا انبعات امه...وسقوط دولة، كولونيا-المانيا، منشورات الجمل، 2003 ، ص 192.

([20])- بشير المغيرنى ، وثائق جمعية عمر المختار(صفحة من تاريخ ليبيا)، بدون مكان نشر ، اكتوبر 1992 ،ص- ص 207 ، 208

([21])- جورج مالغى مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الادنى والشؤون الافريقية والأسيوية للمزيد : كهلان كاظم القيسى ، مرجع سابق، ص 101.

(•)قاعدة هويلس: تقع على بضعة كيلومترات شرق العاصمة طرابلس الغرب في منطقة الملاحة وهي اكبر قعدة عسكرية خارج الولايات المتحدة الامريكية، واحد مراكز التدريب التابعة لدول حلف النتو، وكانت بمثابة دولة داخل دولة، سميت بهذا الاسم تخليداً لاسم طيار أمريكي قتل أثناء الحرب العالمية الثانية، وقد منحت بريطانيا الولايات المتحدة حق استخدام القاعدة بعد احتلالها لطرابلس عام 1943 لضرورات الحرب، وكان يجب ان ينتهي الامتياز بانتهاء الحرب، وبعدما وضعت الحرب أوزارها حفزها البقاء بالقاعدة واستعمالها إلى جانب بريطانيا إلى أن أخذ الصفة الرسمية للقاعدة بعد الاستقلال.تم الجلاء عن هذه القاعدة في 11يونيو 1970،وسميت بأسم قاعدة عقبة بن نافع. للمزيد: السيد عوض عثمان ،العلاقات الليبية الامريكية 1940-1992، مركز الحضارة للنشر، القاهرة،1994،ص- ص 92-97 .

([22])- ابراهيم فنجان الامارة ، الانسحاب الأمريكي من قاعدة ويلس في ليبيا 1970، دراسات تاريخية ، ع 5 ، جامعة البصرة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، 2013 ، ص 264.

([23])- نيكولاي ايليتش بروشين، مرجع سابق، ص316.

([24])- وثيقة رقم (AlAC.32/counclyr101)، سالم الكبتي، ليبيا مسيرة الاستقلال وثائق محلية ودولية، ج1، خطوات أولى، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ص267.

(25) - مجيد خدوري، ، ليبيا الحديثة دراسة في تطورها السياسي، ترجمة نيقولا زيادة، مراجعة ناصر الدين الأسد، دار الثقافة، بيروت، 1966 ص193.

(26)- محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر، ج2 ،مرجع سابق، ص257

(27)- مجيد خدوري، مرجع سابق، ص194، نقلاً عن صحيفة (طرابلس الغرب) طرابلس في 1950/12/29.

(28)- عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا، منشورات الجبهة الشعبية،1995، ص64.

(29)- دى كاندول، الملك ادريس عاهل ليبيا حياته وعصره، ت. محمد غلبون، مانستير، ط1990،2ص- ص 113-114.

(30)- اسماعيل مزرة، مرجع سابق،ص- ص 214-215.

(31)- بشير المغيرنى ، مرجع سابق ،ص- ص 225 ، 226 .

(•)- حاز القرار موافقة جميع اعضاء الجمعية التأسيسية ما عدة العضوين أحمد السري الصاري، وعبدالعزيز الزقلعي، وقد استقال الأول من الجمعية لأنه كان ضد الاتحاد فيها بقى الثاني عضواً فيها وهذان العضوان كلاهما من طرابلس، للمزيد :عثمان الصيد، مرجع سابق، ص65

(32) - راسم رشدي، طرابلس الغرب بين الماضي والحاضر، ط1، طرابلس الغرب، 1953،ص- ص156-157.

(33) - محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر، ج2، دولة الاستقلال، مرجع سابق، ص 263.

(34)- عتمان الصيد ، مرجع سابق ، ص 67 .

(35)- قرار الوفد الطرابلسي ،صحيفة شعلة الحرية ،طرابلس ، العدد الثانى،4 فبراير 1951 ، ص 1 .

(36)- قرار الوفد الطرابلسي ، صحيفة شعلة الحرية، طرابلس ، العدد الثاني ،4 فبراير 1951 ، ص 1 .

(37)- شباب المؤتمر يحاكمون،صحيفة شعلة الحرية، طرابلس، العدد الثاني، ص 2.

(38)- على الفقيه حسن يصرح ، صحيفة لواء الحرية، طرابلس، العدد الخامس، 12 فبراير 1951 ، ص 1 .

(39)- تصريح على رجب ومصطفى ميزران،صحيفة لواء الحرية، ع 5 ، 1951 ،ص 1 .

(40) - عتمان الصيد ، مرجع سابق ، ص 68؛ مفتاح السيد الشريف، مسيرة الحركة الليبية ليبيا _ الصراع من اجل الاستقلال، ط1، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت – لبنان ، 2011،ص- ص564_573 .

(•) تقرير مفصل عن جهود ومهمة وفد الهيئة التأسيسية الليبية لدى رؤساء ووفود الدول العربية ، يناير – فبراير سنة 1951 ، القاهرة، مطبعة التقدم، ص- ص 11- 13 الملحق رقم (1)

(41) - محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر، ج 1، مرجع سابق، ص 263 ؛ صحيفة " البصائر " ، الجزائر ، العدد 140 ، فبراير 1951 .

(1)- المرجع نفسه، ص 263.

(43) - الجمعية الوطنية ألتأسيسية محاضر الجمعية الوطنية ولجنة الدستور 50-1951، الجلسة 12، طرابلس الغرب، القاهرة، دار المطابع المصرية، ص38.

(44)- قرارات المؤتمر الوطني العام الطرابلسي، شعلة الحرية، طرابلس، ع 7 ، 8 مارس 1951 ، ص 1 .

(45)- قرارات المؤتمر الوطني العام الطرابلسي، شعلة الحرية، طرابلس، ع 7 ، 8 مارس 1951 ، ص 1 .

(46) - إلى هؤلاء السادة ، الوطن ، بنغازي ، ع 243 ، 2 يناير 1951 ، ص 1 .

(47)- تشكيل حكومات في طرابلس وفزّان ، لواء الحرية ، طرابلس ، ع 9 ، 12 مارس 1951 ، ص 2.

(48) - محاضر الجمعية الوطنية ، الجلسة الثالثة عشر، 5مارس 1951؛ مراسلات الديوان الأميري والديوان الملكي، برقية من الأمير محمد إدريس السنوسي إلى رئيس الجمعية الوطنية الليبية، رقم 170 في 1951/2/24. نسخة الكترونية منشورة على موقع الباكور: www.albakour.com.

(49)- سامى حكيم ، حقيقة ليبيا،مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ، ط2، 1970 ، ص 173.

(50)- محمد المقريف ، ليبيا بين الماضي والحاضر، ج1، مرجع سابق، ص 262 .

(•) محمود المنتصر: ولد في قرية العجيلات التابعة لمدينة الزاوية يوم 8 آب 1903. درس في طرابلس ثم دخل الكلية العسكرية الايطالية بروما، ثم انتقل للدراسة في كلية الإدارة والاقتصاد، وهناك وعُين مديراً للأوقاف في طرابلس عام 1936 ثم مديراً

للمدرسة الإسلامية فيها، هاجر إلى مصر خلال الحرب العالمية الثانية وبرز هناك بصفته زعيماً من زعماء طرابلس، وشارك في
الجهود السياسية التي بذلت لتحقيق استقلال ليبيا بعد الحرب، إذ أصبح رئيساً لحكومة طرابلس المحلية عام 1951 ثم كُلف بتشكيل
الوزارة الليبية المؤقتة حتى إعلان الاستقلال في أواخر ذلك العام بعد ذلك شغل مناصب ليبية متعددة منها سفيراً لبلاده في لندن
ومستشاراً خاصاً للملك، وكُلف بتشكيل حكومة ثانية عام 1964 التي استقال منها في العام التالي، أعتقل بعد انقلاب أول في سمبتمبر1969 الذي قاده العقيد معمر القذافي وتوفي في السجن عام 1970، للمزيد انظر : مجيد خدوري، مرجع سابق، ص 527؛
ظاهر محمد صكر الحسناوي، تطور العلاقات الأمريكية - الليبية في عهد حكومة محمود المنتصر الأولى 1952- 1954، مجلة
الأستاذ (بغداد)، العدد 57، 2006، ص619.

([51]) - مصطفى بن حليم ، ليبيا انبعاث امة وسقوط دولة، مرجع سابق، ص 234

([52]) - الفصل العاشر من الدستور الليبي ، المادة 180 ، الملحق رقم(2) ؛ يوسف قزماخوري،مرجع سابق، ص505 .

([53])- عثمان الصيد ، مرجع سابق، ص 80 .

([54])- مصطفى بن حليم ، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي ، مذكرات رئيس الوزراء الأسبق ، دار النشر الهانئ ، ط1، 1992 ،،ص 40 .

(•) محمدالساقزلي: ولد محمد السنوسي الساقزلي ببنغازي أواخر القرن التاسع عشر، ويرجح قسم من المصادر إلى إن تاريخ ولادته هو 1892 على الأرجح، تعلم في المدارس الرشدية العثمانية، اختاره الأمير إدريس السنوسي عندما شكل حكومة أجدابية ليكون ضمن طاقمها الإداري، وصحبه في رحلته إلى إيطاليا أواخر عام 1920، وفي أواسط العشرينات نفاه الايطاليون إلى إحدى جزر البحر المتوسط، وعندما عاد من المنفى عمل موثقاً للعقود في بنغازي. كُلف بتشكيل الحكومة الثالثة لبرقة في 18 مارس 1950 حتى 24 ديسمبر 1951، وفي عهده حدثت مظاهرات (جمعية عمر المختار) البرقاوية بسبب بقاء جثة رجل غريب لمدة أربعة أيام بدون دفن، قام الساقزلي على أثرها بإغلاق الجمعية في يوليو 1951، أصبح والياً لبرقة بعد استقلال ليبيا، ثم أصبح في 14 مايو 1952 رئيساً للديوان الملكي،ضمه محمود المنتصر إلى وزارته الأولى في التعديل الوزاري الجزئي، ثم أصبح رئيساً للحكومة الاتحادية بعد استقالة وزارة المنتصر الأولى، واستقال في 11 ابريل 1954، عُين عميداً لبلدية بنغازي في عام 1960 وبقي إلى نهاية عام 1962، إذ أصبح والياً لبرقة، وشغل منصب رئيس مجلس تعمير مدينة المرج في عام 1963 وبقي في منصبه إلى سبتمبر 1969 عندما حدث انقلاب عسكري قضى على العهد الملكي الليبي. توفي في عام 1976 ودفن في بنغازي للمزيد انظر : ظاهر محمد صكر الحسناوي، ليبيا في الوثائق الأمريكية المعاصرة 1952-1960، المجلة التاريخية المغاربية (تونس)، ج1، السنة الثالثة والثلاثون، العدد 122، مارس 2006، ص27.

([55]) - محمد الطيب الاشهب ، ليبيا اليوم، مطبعة اسعد، بغداد ، 1955، ص 24.

([56]) - صلاح العقاد، مرجع سابق، ص 96.

([57]) - مجيد خدوري ، مرجع سابق ، ص 265 .

([58])- مصطفى بن حليم ، ليبيا انبعاث دولة وسقوط امة ، مرجع سابق، ص 238.

([59]) - مصطفى بن حليم ، انبعاث امة وسقوط دوله ، مرجع سابق، ص 238.

(•) إبراهيم الشلحي: ولد في قنفذه بالجبل الأخضر وهو من أصل جزائري، تلقى تعليمه الديني بزاوية البيضاء والفايدية وكان والده من كبار رجال الحركة السنوسية وقد التحق بالحرس الخاص للسيد أحمد الشريف لكونه من أبناء رؤساء الزواية وشيوخ القبائل، ومنذ استلام محمد إدريس السنوسي زعامة السنوسية عام 1915 أتخذ إبراهيم الشلحي حارساً شخصياً له، ومنذ ذلك التاريخ حتى مقتله 1954 كان برفقة الملك محمد إدريس السنوسي، إذ قُتل على يد أحد أحفاد أحمد الشريف. للمزيد: كاندول،مرجع سابق، ص39؛ صادق فاضل زغير الزهيري، مرجع سابق، ص154؛

Libya Since Independence Economic and Politic،Allan .J.A.
.p.25، 1982)،(London،Development

(60)- مجبد خدوري ، مرجع سابق ، ص 266 .

(61)- المرجع نفسه ، 267 .

(•) عبد الله عابد السنوسي: هو أحد أبناء محمد عابد السنوسي ولد في تشاد 1905. سافر إلى ليبيا مع عائلته عام 1915 ثم عاد إلى تشاد واستقر فيها حتى استقلال البلاد في 24 كانون الأول 1951. وجد إبراهيم الشلحي الذي كان يبحث عن حلفاء داخل العائلة السنوسية لمواجهة خصومه من أبناء أحمد الشريف من عبد الله عابد السنوسي الرجل المناسب في مساعدته للقضاء على طموحات أبناء أحمد الشريف. ينظر: محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر صفحات من التاريخ السياسي،ج2، مرجع سابق، ص80

(62)-مصطفى أحمد بن حليم ، انبعات امة ، مرجع سابق، ص239 ؛ ظاهر محمد صكر الحسناوي، تطور العلاقات الأمريكية – الليبية في عهد حكومة محمود المنتصر الاولى1952-1954، مرجع سابق ، ص647.

(63)- ظاهر محمد صكر الحسناوي، تطور العلاقات الأمريكية – الليبية في عهد حكومة محمود المنتصر الاولى1952-1954، مرجع سابق ، ص646؛ سامي الحكيم، حقيقة ليبيا، مرجع سابق ، ص178 .

(64) - مى الربيعى ، مرجع سابق ، ص 74 ؛ سامي حكيم، حقيقة ليبيا، مرجع سابق، ص188 .

(65)- سامي حكيم، حقيقة ليبيا، مرجع سابق،ص- ص 178-188

(66)- مجيد خدوري، مرجع سابق، ص 271.

(67)- مصطفى أحمد بن حليم ، انبعاث امة، مرجع سابق، ص241؛ ظاهر محمد صكر الحسناوي، تطور العلاقات الأمريكية – الليبية في عهد حكومة محمود المنتصر الأولى 1952-1954، مرجع سابق، ص647.

(68) - طرابلس الغرب (طرابلس)، العدد 2834، 14 مارس 1954؛ ظاهر محمد صكر الحسناوي، ليبيا في الوثائق الأمريكية 1952-1960، مرجع سابق ، ص148

(69)- محمد يوسق المقريف ، ليبيا بين الماضى والحاضر ، ج2 ، مرجع سابق ، ص 253.

(70)- جريدة برقة ، العدد 3456، 25 مارس 1954 .

(71)- محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر، مرجع سابق، ج2، ص253.

(•) محي الدين فكيني : ولد في عام 1925 في فزان. عندما بدأ الايطاليون الهجوم على فزان 1925 أنتقل محمد فكيني والد محي فكيني مع عائلته إلى الجزائر عبر غات ثم إلى تونس، وأستقر به المقام في مدينة قابس عام 1934. عاد محي الدين إلى طرابلس عام 1949. حقق نجاحاً في دراسته، إذ التحق بكلية الحقوق جامعة فرنسا وحصل على الدكتوراه في الحقوق عام 1935. شارك في الاتفاقيات التي عقدتها الحكومة الليبية ما بين عامي 1953 – 1956 مع حكومات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا. أصبح سفير ليبيا لدى مصر في الفترة ما بين عامي 1957 – 1958 ثم أصبح سفير ليبيا لدى الولايات المتحدة الأمريكية ولدى الأمم المتحدة في الوقت نفسه. في عام 1963 كلفه الملك محمد إدريس السنوسي بتشكيل الحكومة وتولى فيها منصب وزير الخارجية إلى جانب منصب رئيس الحكومة، لكن حكومته لم تستمر طويلاً، ففي 3 يناير 1964 حدثت مظاهرات قدم على أثرها استقالته في 22 يناير 1964. توفي عام 1991. ينظر: الموسوعة الحرة www.wikipedia.com

(72)- علي الديب، مؤامرة بن حليم على الديمقراطية في ليبيا، مطابع المنار العربي، القاهرة ،1996،ص- ص41 -42

(73)- مصطفى أحمد بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مرجع سابق، ص55.

(74) هنري حبيب، مرجع سابق ، ص89 .

(75)- إسماعيل أحمد ياغي، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، دار المريخ، الرياض، 1993، ص88.

(76) - محمد يوسف المقريف ، ليبيا من الشرعية الدستورية الى الشرعية الثورية ، مرجع سابق ، ص 156 ؛ سامى حكيم ، حقيقة ليبيا ، مرجع سابق ، 204 .

(77)- الحكومة الليبية، قرارات المحكمة العليا، 1953-1958، ج1، القرارات الادارية والدستورية (طرابلس،ص- ص11-13.

([78])- علي الديب، مرجع سابق،ص- ص50 – 52.
([79])- عقيل البربار، علي الديب شاعراً وكاتباً وسياسياً، المجلة الجامعة (طرابلس)، ع 15، 2013، ص345؛ جريدة الصباح الجديد (العراق)، ع2334، 14 يوليو 2012.
([80]) - صلاح العقاد ، مرجع سابق ، ص 100 .
([81])- جريدة لواء الاستقلال، العدد 1848، 9 ابريل 1954؛ ظاهر محمد صكر الحسناوي، البعد الاستراتيجي للعلاقات الأمريكية الليبية في عهد حكومة مصطفى بن حليم 1954-1957، مجلة دراسات في التاريخ والآثار(بغداد)، العدد الخامس، 2007،ص- ص74- 75
([82])- محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر، مرجع سابق، ج2، ص280.
([83])- عثمان الصيد ، مرجع سابق ، ص 99 ؛ محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر ، ج2، ص280.
([84]) - محمد عثمان الصيد، مرجع سابق، ص-ص98 – 99 ؛ مصطفى أحمد بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مرجع سايق، ص56.
([85])- محمد يوسف المقريف، ليبيا من الشرعية الدستورية إلى الشرعية الثورية، مرجع سابق، ص101.
(•)- بن حليم : ولد في 23 1921يناير في الإسكندرية التي لجأ إليها والده بعد صدور حكم الإعدام علية بسبب نشاطه الحركة الوطنية الليبية. بعد أن أنهى الدراسة الثانوية التحق بكلية الهندسة في الجامعة المصرية وتخرج منها مهندساً مدنياً عام 1946
وعمل في مصر سنوات عديدة. عينه الأمير محمد إدريس السنوسي وزيراً في حكومة برقة، ثم عُين بعد الاستقلال في الحكومة
الاتحادية الأولى وزيراً للمواصلات في مارس عام 1954 كُلف بتشكيل أول حكومة والتي استقال منها عام 1957، وعُين في
العام نفسه مستشاراً سياسياً للملك محمد إدريس السنوسي، ثم عُين سفيراً في فرنسا عام 1958، وفي عام 1960 عاد إلى ليبيا
واستقال من المناصب الحكومية جميعها وتفرغ للأعمال الخاصة. وبعد الانقلاب سبتمبر عام 1969 حكمت عليه محكمة الشعب
بالسجن 15 عاماً غيابياً، يقيم حالياً في لندن. للمزيد : منى محمد حسون السعدي، العلاقات المصرية – الليبية، 1952-1969، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2011، ص85؛ سيد عوض عثمان،العلاقات الليبية المصرية 1940- 1992، مرجع سابق ، ص82.
([86])- مصطفى أحمد بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مرجع سابق،ص- ص 59 - 60.
([87])- مجيد خدوري، مرجع سابق، ص280 .
([88])- نفس المرجع، ص 269.
([89])- دي كاندول، مرجع سابق، ص147.
([90]) - مى النعيمى ، مرجع سابق ، ص 88،
([91])- فرج نجم، "قصة مقتل ابراهيم الشلحي وتداعياتها على دولة الاستقلال"، مجلة المنتدى الليبي، العدد 1، السنة 3، 2001، شبكة المعلومات الدولية، الموقع: www.akhbarlibyaonline ؛ الادعاء العام، حقيقة ادريس وثائق وصور واسرار ، ج3،منشورات الفاتح ، طرابلس،1976 ص248 .
([92])- سالم الصالحين المجبري، ليبيا حول الحركة الوطنية والنظام الملكي، مجلة دراسات عربية (بيروت)، السنة الخامسة، العدد 12، اكتوبر، 1969، ص23.-
([93])- مصطفى أحمد بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مرجع سابق، ص139؛ محمد عثمان الصيد، مرجع سابق، ص169.

(•) سعود بن عبد العزيز: ولد في الكويت 1902عام، سمي بهذا الاسم لأن والده استرجع الرياض قبل يوم من ولادته، تتلمذ على يدي الشيخ حافظ وهبه وهو من أعمدة بلاط والده. في 11 مايو 1933 تم تعينه ولياً للعهد. في 9 اكتوبر 1953 أصدر الملك عبد العزيز أمراً بتعينه رئيساً لمجلس الوزراء. تولى الحكم بعد وفاة والده الملك عبد العزيز في 11 ديسمبر 1953. أهتم بالتعليم والمواصلات والمجال العسكري والصحي والزراعي. عانى في أواخر حكمه من المرض وكان ذلك يستدعيه للسفر إلى الخارج للعلاج، كما بدأت في ذلك الوقت خلافات تظهر بينه وبين ولي عهده الأمير فيصل، فعقد الأمراء والعلماء اجتماع في 27 مارس 1964 لخلعه عن الحكم وتنصيب الأمير فيصل ملكاً. توفي في 23 فبراير 1969 في أثينا باليونان ودفن في مقبرة العود في الرياض. للمزيد: جمعة خليفة كنج علي، التطورات الداخلية في المملكة العربية السعودية 1953-1964، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية/ ابن رشد، جامعة بغداد ، 2000، ص123.

(94)- محمد عثمان الصيد، مرجع سابق، ص116؛ محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر ، مرجع سابق، ج2، ص330.

(••)نيكسون : الرئيس الأمريكي السابع والثلاثون، ولد في 9 نوفمبر 1913 في يوربلندا بكاليفورنيا، خريج كلية وأينر عام 1934، خريج معهد ديولا للقانون عام 1937، ترشح عن الحزب الجمهوري لعضوية الكونغرس الأمريكي من عام 1947 لغاية 1951، ثم أصبح عضو مجلس الشيوخ من عام 1951 لغاية 1953، ترشح نائباً للرئيس آيزنهاور 1953-1961، أصبح رئيس الولايات المتحدة الأمريكية من عام 1969 لغاية 1973. توفي في 22 ابريل1994.للمزيد: ديفيد دابليوليش : الشرق الاوسط والولايات المتحدة ، أعادة تقييم سياسي ، ت، احمد محمود ، القاهرة ، 2005 ، ص 20 .

(•) - مبدأ آيزنهاور: هو المبدأ الذي حدد الإطار العام للاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط في المرحلة التي أعقبت العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 مباشرة ، والذي هدف أساساً إلى احتواء التوسع السوفيتي باتجاه المنطقة، وتضمن المبدأ الذي أقره الكونغرس الأمريكي في 9 نوفمبر 1957 تفويض الرئيس الأمريكي آيزنهاور سلطة استخدام القوة العسكرية لحماية الاستقلال السياسي لأي دولة إذا طلبت هذه الدولة مثل هذه المساعدة لمقاومة أي اعتداء عسكري تتعرض له من قبل أي دولة، وكذلك تقوم الحكومة الأمريكية بتقديم العون الاقتصادي اللازم لهذه الدول دعماً لقوتها الاقتصادية وحفاظاً على استقلالها الوطني . للمزيد : إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، المفاهيم والحقائق، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ، 1985، ط2 ،ص425؛ ك. م. وورهاوس، من الفكر السياسي والاشتراكي، السياسة الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة حسين القباني، القاهرة، الدار العربية للطباعة والنشر، 1965 ، ص94.

(95)- محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر، مرجع سابق، ج2، ص407؛ مصطفى أحمد بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مرجع سابق، ص512؛ مجيد خدوري، مرجع سابق، ص323.

(96)- long ،davide ،and reich، bernard ، the govemment and politice the middle east and north ، africa ،colorad ، 1980 ، p 369.

(97)- محمد المقريف يوسف ، ليبيا بين الماضي والحاضر ، ج3 ، مرجع سابق ، ص 278

(98) - دي كاندول، مرجع سابق ، ص 131 .

(99)- حسين سليمان محمود ، مرجع سابق ، ص 278 .

(100)- نفس المرجع ، ص 278 .

(101)- موسوعة التشريعات الليبية ، تجميع محمد يونس وعبدالحميد النهيوم ، ج5 ، بيروت ، د ت ، ص 84.

(102)- محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر صفحات من التاريخ السياسي، ج2، ص66.

(103)- عبدالعزيز ضريح جغرافية المملكة الليبية، مطبعة المصري ، الاسكندرية، 1963،ص602.

(104)- علي أحمد عتيقة، أثر البترول على الاقتصاد الليبي 1956-1969، بيروت، لبنان، ط1 ، 1972،ص 77.

(105)- عبدالرازق المرتضى، العلاقات في دول الدومن (الاوبئك)، أوجهها القانونية والمالية في التجربة الليبية كمثل توضحي المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان، طرابلس ، ط1 ، 1983،ص147.

(106)- نفس المرجع ، ص 147

(107)- مجيد خدوري ، مرجع سابق ، ص 377-378؛ صلاح العقاد، مرجع سابق ، ص142.

(108)- راشد البراوي، ثورة البترول في افريقيا ،القاهرة: دار النهضة العربية، 1962، ص114؛ مي فاضل مجيد الربيعي، مرجع سابق، ص118.

([109])- عبد العزيز زوارة و مصطفى حمدي الشواتي، صور من تطور المجتمع الليبي، ،بنغازي:د . ن،1967، ط1 ،ص72-
([110])- مصطفى أحمد بن حليم، صفحات مطوية، ص 310-311؛ مجيد خدوري مرجع سابق، ص378؛الجمهورية العربية الليبية، وزارة النفط،الجمهورية العربية الليبية من عام 1954-1967،ليبيا،د.ن،1969،ص27.
([111])- الطاهر الهادي الجهمي، اثر البترول على الدخل القومي في ليبيا، ، مكتبة الخراز بنغازي ،1969، ط1ص38.
([112])- الجمهورية العربية الليبية، وزارة النفط، مرجع سابق، ص 28-32؛ مصطفى بن حليم، صفحات مطوية..، ص- ص 311،312.
([113])- مصطفى بن حليم، صفحات مطوية...، ص- ص311-312.
([114])- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول – إدارة مصادر الطاقة، التنقيب عن البترول في الوطن العربي، الكويت : د . ن، 1985، ص252.
([115])- الطاهر الهادي الجهمي، مرجع سابق، ص136.
([116])- مجيد خدوري ، مرجع سابق ، ص 378 -
([117])- صلاح العقاد ، مرجع سابق ، ص 98 .
([118])- بروشين ، مرجع سابق ، ص 412 .
([119])- Elizabeth Heyford ،The Political Of libya ln Historical Perspective ، Tufts University ، D.1971 Modern History.P189،Ph 216.
([120])- محمد يوسف المقريف ، ليبيا بين الماضي والحاضر ، ج3 ، مرجع سابق ، ص 300.
([121])- Elizabeth Heyford ،OP ،Cit ،P 200.
([122])- جميل هلال، دراسات في الواقع الليبي، منشورات مكتبة الفكر، ليبيا، 1967 ص- ص126-130،؛ حسن علي رمضان الفرجاني، التحضر في ليبيا، معهد الكويت للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي في الشرق الاوسط، الكويت، 1972، ص38.
([123]) - مجيد خدوري، مرجع سابق، ص298؛ ئي. آ. ف. دي كاندول، مرجع سابق، ص147.
([124])- صلاح العقاد، مرجع سابق، ص105 .
([125])- محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر صفحات من التاريخ السياسي،ج2، ص327.
([126])- مجيد خدوري، مرجع سابق، ص299؛ محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر صفحات من التاريخ السياسي، ج2، ص328؛ مصطفى أحمد بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مرجع سابق، ص94.
([127])- محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر صفحات من التاريخ السياسي، ج2، ص328.
([128])- مجيد خدوري، مرجع سابق، ص300
([129])- محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر صفحات من التاريخ السياسي، ج2، ص328.
([130]) - محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر صفحات من التاريخ السياسي، ج2، ص330؛ مصطفى أحمد بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، ص130

(•) عبد المجيد كعبار: وهو من عائلة طرابلسية أدت دوراً مهما خلال حكم العثمانيين، ولد عام 1909وتلقى تعليمه الأول في الكتاتيب وفي المدارس الايطالية. عمل ككاتب حسابات في بلدية طرابلس عام 1911 ، ثم أصبح رئيساً لقسم البلدية في عام 1914. اختير عضواً في المجلس الاستشاري لمتصرفية طرابلس في عهد الإدارة البريطانية. بدأ نشاطه في الأحزاب السياسية إذ أصبح رئيساً للجبهة الوطنية في درنة، ثم اختير عضواً في وفد طرابلس الذي بحث في إمكانية توحيد ليبيا عام 1946، ثم اختير عضواً عام 1950 باعتباره ممثلاً لحزب الاستقلال. انتخب عضواً في مجلس الأمة الليبي عام 1952، ثم أصبح رئيساً له وظل في منصبة إلى أن شكل الحكومة الاتحادية عام 1957 ماعدا فترة اختير فيها نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للشؤون الخارجية ما بين مارس 1957 ومايو 1957. ينظر: مي فاضل مجيد الربيعي، مرجع سابق، ص98؛

The Genesis of the Political Leader Ship of Libya 1952-1969: ،Hasan Salaheddin Salem A Dissertation Submitted to ،Historical Origins and Development of its Component Elements the Faculty of the George Washington University in Partial Satisfaction of the Requirements for the degree of Doctor of Philosoph ،19 ،1973 ،p.228

(131)- محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر، ج 2 ، مرجع سابق، ص297

(•) محمد بن عثمان الصيد، ولد ببلدة (براك) بفزان، حفظ القرآن الكريم في كتّاب القرية وتعلم اللغة والفقه والأدب بالزاويا الدينية للمنطقة، وفي شبابه شارك في العمل الوطني من اجل استقلال ليبيا ووحدتها، في عام 1950 كان احد ممثلي فزان في الجمعية الوطنية التأسيسية وشارك في لجنة الأمم المتحدة الخاصة بتنفيذ قرار الاستقلال، وتسليم السلطة لليبيين، تولى منصب وزير الصحة في وزارة محمود المنتصر عام 1952، ومنصب وزير الاقتصاد في عام 1960 في حكومة عبد المجيد كعبار، وعند استقالة الأخير كلفه الملك بتشكيل وزراته في 10 أكتوبر 1960 التي بقيت حتى 19 /مارس 1963، ارتحل بعد عام 1964 إلى سويسرا ثم المملكة السعودية وتوفي في المغرب في 31 ديسمبر 2007؛ للمزيد: بشير السني المنتصر، مذكرات شاهد على العهد الملكي، مكتبة الشروق، القاهرة، 2008، ص68

(132) -Cecil،Charles O ،The Determinants ،of Libyan ،The Middle East journal ، Washington ،xlx ،Numben1vol ،1965 ،P ،P ،30 ،31

(133)- محمد يوسف المقريف، ليبيا من الشرعية الدستورية إلى الشرعية الثورية، مرجع سابق، ص159

(134)- Europepublications Limited ،1972-1973 ،The Middle East End North Africa ، 19th ، London) ،P.527 ،1972)

(135)- سامي حكيم ، حقيقة ليبيا ، مرجع سابق ، ص –ص 95_ 96.

(136) - مي فاضل مجيد الربيعي ، مرجع سابق ، ص 115 .

(137)- سامى حكيم ، حقيقة ليبيا ، مرجع سابق، ص- ص 99_ 100.

(138)- سامى حكيم ،حقيقة ليبيا ، مرجع سابق، ص100.

(139)- ظاهر محمد صكر الحسناوي، الولايات المتحدة الأمريكية وحركة التحديث في ليبيا بعد الاستقلال 1952- 1960، دراسة وثائقية في التطورات الاجتماعية والاقتصادية، ، مكتب صخر للطباعة، بغداد 2007 ،ط1، ص9 .

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements، opinions، and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JLABW** and/or the editor(s). **JLABW** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas، methods، instructions، or products referred to in the content.